نجات شیخ ابو علی سینا

تاریخ تولد فرزند [illegible] ابوالحسن [illegible]
[illegible]
[illegible] ۱۲۰۲

[illegible]

نجات شیخ ابو علی سینا

تاریخ تولد فرزندی میرزا ابوالحسن [illegible]
در [illegible] شب جمعه بیست و [illegible]
[illegible] ۱۲۰۲


نجات شیخ ابو علی سینا
١٧٣٧٢
٢٠٨٥٣٧

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الرئيس ابو علي الحسين ابن عبد الله ابن سينا بعد حمد الله
والثناء عليه بما هو اهله ومستحقه والصلوة على رسوله محمد وآله اجمعين
فان طائفة من الاخوان الذين لهم حرص على اقتباس المعارف الحكمية
سئلوني ان اجمع لهم كتابا يشتمل على ما لابد من معرفته لمن يؤثر ان
يتميز عن العامة وينحاز الى الخاصة ويكون له بالاصول الحكمية
احاطة وسالوني ان ابدا فيه بافادة اصول من علم المنطق ثم اتلوها
بمثلها من علم الطبيعيات ثم اورد من علمي الهندسة والحساب
ما لابد منه في معرفة القدر الذي افيده من البراهين على الرياضيات
واورد من بعده من علم الهيئة ما يعرف به حال الحركات و
الاجرام والابعاد والمدارات في الاطوال والعروض دون الاصول

التي

التي يحتاج اليها في التقاويم وما يشتمل عليه الزيجات مثل احوال المطالع والزوايا وتقويم
المسير بحسب تاريخ تاريخ وغير ذلك وان اختم الرياضيات بعلم الموسيقى ثم اورد العلم
الالهي على ابين وجه واوجزه واذكر فيه حال المعاد وحال الاخلاق والافعال النافعة
فيه لدرك النجاة من الغرق في بحر الضلالات فاسعفتهم بذلك وصنفت الكتاب
على نحو ملتمسهم مستعينا بالله ومتوكلا عليه فبدأت بايراد الكفاية من صناعة المنطق
لانه الآلة العاصمة للذهن من الخطاء والزلل فيما نتصوره ونصدق به والموصلة
الى الاعتقاد الحق باعطاء اسبابه ونهج سبله **فصل** كل معرفة وعلم فاما تصور واما
تصديق والتصور هو العلم الاول ويكتسب بالحد وما يجري مجراه كالرسم مثل
تصورنا ماهية الانسان والتصديق انما يكتسب بالقياس وما يجري مجراه مثل
تصديقنا بان للكل مبدأ او صانعا فالحد والقياس آلتان بهما يكتسب المعلومات
التي تكون مجهولة فتصير معلومة بالروية وكل واحد منهما منه ما هو حقيقي
ومنه ما دون الحقيقي ولكنه نافع منفعة بحسبه ومنه ما هو باطل مشتبه بالحقيقي
والفطرة الانسانية في الاكثر غير كافية في التمييز بين هذه الاصناف ولولا ذلك
لما وقع بين العقلاء اختلاف ولا وقع لواحد في رايه تناقض وكل واحد من
القياس وغيره والحد فانه معمول ومؤلف من معاني معقولة بتاليف محدود
فيكون لكل واحد منهما مادة منها الف وصورة بها التاليف فكما انه ليس
من اي مادة اتفقت يصلح ان يتخذ بيت او كرسي ولا باي صورة اتفقت
يمكن ان يتم من مادة البيت بيت او من مادة الكرسي كرسي بل لكل شيء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الرئيس ابو علي الحسين ابن عبد الله ابن سينا بعد حمد الله
والثنا عليه بما هو اهله ومستحقه والصلوة على رسوله محمد وآله اجمعين
فان طائفة من الاخوان الذين لهم حرص على اقتباس المعارف الحكمية
سئلوني ان اجمع لهم كتابا يشتمل على ما لا بد من معرفته لمن يوثر ان
يتميز عن العامة وينحاز الى الخاصة ويكون له بالاصول الحكمية
احاطة وسالوني ان ابدأ فيه بافادة اصول من علم المنطق ثم اتلوها
بمثلها من علم الطبيعيات ثم اورد من علمي الهندسة والحساب
ما لا بد منه في معرفة القدر الذي افيده من البراهين على الرياضيات
واورد من بعده من علم الهيئة ما يعرف به حال الحركات و
الاجرام والابعاد والمدارات في الاطوال والعروض دون الاحوال

التي

التي يحتاج اليها في التقاويم وما يشتمل عليه الزيجات مثل احوال المطالع والتواريخ وتقويم
المسير بحسب تاريخ تاريخ وغير ذلك وان اختم الرياضيات بعلم الموسيقى ثم اورد العلم
الالهي على ابين وجه واوجزه واذكر فيه حال المعاد وحال الاخلاق والافعال النافعة
فيه لدرك النجاة من الغرق في بحر الضلالات فاسعفتهم بذلك وصنفت الكتاب
على نحو ملتمسهم مستعينا بالله ومتوكلا عليه فبدات بايراد الكفاية من صناعة المنطق
لانه الالة العاصمة للذهن من الخطاء والزلل فيما نتصوره ونصدق به والموصلة
الى الاعتقاد الحق باعطاء اسبابه ونهج سبله **فصل** كل معرفة وعلم فاما تصور واما
تصديق والتصور هو العلم الاول ويكتسب بالحد وما يجري مجراه كالرسم مثل
تصورنا ماهية الانسان والتصديق انما يكتسب بالقياس وما يجري مجراه مثل
تصديقنا بان للكل مبدأ اوجبا فالحد والقياس التان بهما يكتسب المعلومات
التي يكون مجهولة فيصير معلومة بالروية وكل واحد منهما منه ما هو حقيقي
ومنه ما دون الحقيقي ولكنه نافع منفعة بحسبه ومنه ما هو باطل مشبه بالحقيقي
والفطرة الانسانية في الاكثر غير كافية في التميز بين هذه الاصناف ولولا ذلك
لما وقع بين العقلاء اختلاف ولا وقع لواحد في رايه تناقض وكل واحد من
القياس وغيره والحد فانه معمول ومولف من معاني معقولة بتاليف محدود
فيكون لكل واحد منهما مادة منها الف وصورة بها التاليف فكما انه ليس
من اي مادة اتفقت يصلح ان يتخذ بيت او كرسي ولا باي صورة اتفقت
يمكن ان يتم من مادة البيت بيت او من مادة الكرسي كرسي بل لكل شيء

مادة مخصّصة وصورة بعينها مخصّصة كذالك لكلّ معلوم يعلم بالرويّة مادّة
مخصّصة وصورة بعينها مخصّصة منهما يصار الى تحققه وكما ان الفساد العارض
فى اتّخاذ البيت قد يقع من جهة الصورة وان كانت المادة صالحة وقد
يقع من جهتهما جميعا كذالك الفساد العارض المعلوم فى الروية قد يقع
من جهة المادّة وان كانت الصورة صحيحة وقد يقع من جهتهما جميعا فا
المنطق هو الصناعة النظريّة التى تعرّف انه من ايّ الصورة والمواد يكون الحد
الصحيح الذى يسمّى بالحقيقة حدّا او القياس الصحيح الذى يسمّى بالحقيقة برهانا
وبه يعرّف انه من اى الصور والمواد يكون الحدّ الاقناعى الذى يسمّى رسما ومن
اىّ الصور والمواد يكون القياس الاقناعى الذى يسمّى اقوى منه واوقع
تصديقا شبيها باليقين جدليا وما ضعف منه واوقع ظنا غالبا خطابيا
وتعرف انه عن اى صورة ومادة يكون الحد الفاسد وعن ايّ صورة ومادّة
يكون القياس الفاسد الذى يسمّى مغالطيا وسوفسطائيا وهو الذى يرى
انه برهانى او جدلى ولا و يعرّف انه عن اىّ صورة ومادة يكون القياس
الذى لا يوقع تصديقا البتة ولكن تخييلا يرغب النفس فى شئ او ينفّرها
او ينفرها عنه او يبسطها او يقبضها وهو القياس الشعرى فهذه فائدة
صناعة المنطق ونسبتها الى الرويّة كنسبة النحو الى الكلام والعروض الى
الشعر لكن الفطرة السليمة والذوق السليم ربما اغنينا عن تعلم النحو والعروض
وليس شئ من الفطرة الانسانية بمستغن فى استعمال الرويّة عن التعليم

باعداد هذه الالة اللهمّ الا ان يكون انسانا من عند الله **فصل** فى الفاظ — فى الالفاظ
المفردة لما كانت المخاطبات النظرية بالفاظ مؤلفة والافكار العقلية عن
اقوال عقلية مؤلفة وكان المفرد قبل المؤلّف وجب ان نتكلم اولا فى اللفظ
المفرد فنقول انّ اللفظ المفرد هو الذى يدلّ على معنى ولا جزء من اجزائه يدلّ
بالذات على جزء من اجزاء ذلك المعنى مثل قولنا الانسان فانه يدل به على معنى
لا محة وجزئيه ولكونا ان وسان اما ان لا يدلّ بهما على معنى او ان لا يدلّ
على معنيين ليسا جزئى معنى الانسان او ان اتفق ان كان الان مثلا يدلّ
على النفى وسان يدلّ على البعض فليس يقصد بان وسان فى جملة قولنا
الانسان الدلالة بهما فيكونان كانهما لا يدلّان اصلا اذ اخذا جزئى
قولنا الانسان **فصل** فى اللفظ المركب واللفظ المركّب او المؤلف فهو الذى — فى المركب
يدلّ على معنى وله اجزاء منها يلتئم مسموعه ومن معانيها يلتئم معنى
الجملة كقولنا الانسان يمشى او غراس الجارية **فصل** فى اللفظ المفرد الكلّى — فى المفرد الكلى
واللفظ المفرد الكلّى فهو الذى يدلّ على كثيرين بمعنى واحد متفق اما
كثيرين فى الوجود كالانسان او كثيرين فى جواز التوهّم كالشمس وبالجملة
الكلّى هو اللفظ الذى لا يمنع نفس مفهومه من ان يشترك فى معناه كثيرون
فان منع من ذلك شئ فهو غير نفس مفهومه **فصل** فى اللفظ المفرد الجزئى — فى المفرد الجزئى
واللفظ المفرد الجزئى هو الذى لا يمكن ان يكون معناه الواحد لا بالوجود
ولا بحسب التوهّم لاشياء فوق واحد بل يمنع نفس مفهومه من ذلك

كقولنا زيد المشار اليه فان معنى زيد اذا اخذ معنى واحدا هو ذات زيد
فهو لا في الوجود ولا في التوهم يمكن ان يكون لغير ذات زيد الواحد اذ الا
شارة تمنع من ذلك فانك اذا قلت هذه الشمس وهذا الانسان يمنع من
ان يشترك فيه غيره في الاشارة في الذاتي ولنترك الجزئي ولنشتغل بالكلي
وكل كلي فاما ذاتي واما عرضي والذاتي هو الذي يقوم ماهية ما يقال عليه
ولا يكفي في تعريف فصل في الذاتي ان يقال ان معناه ما لا يفارق فكثير مما
ليس بذاتي لا يفارق ولا يكفي ان يقال ان معناه ما لا يفارق في الوجود
ولا يصح مفارقته في التوهم حتى ان رفع في التوهم بطل به الموصوف
في الوجود فكثير مما ليس بذاتي هو بهذه الصفة ككون الزوايا من المثلث
مساوية لقائمتين فانه صفة لكل مثلث لا يفارق في الوجود ولا يرتفع
في التوهم بحيث يبطل به الموصوف الحق بل لو رفعناه وهما لوجب ان نحكم
ان المثلث غير موجود وليس بذاتي ولا ايضا ان يكون وجوده للموصوف به
مع ملازمته بينا فان كثيرا من لوازم الشيء التي يلزم به بعد تقرر ماهية
يكون بينة اللزوم له بل الذاتي ما اذا فهم معناه واخطر بالبال معه معا لم
يمكن ان يفهم ذات الموصوف الا ان يكون قد فهم له ذلك المعنى اولا كا
الانسان والحيوان فانك اذا فهمت ما الحيوان وفهمت ما الانسان فلا
تفهم الانسان الا وقد فهمت اولا انه حيوان واما ما ليس بذاتي فقد
يفهم ذات الموصوف مجردا دونه فاذا فهم فربما لزمه ان يفهم وجوده له

كالمحاذاة

كالمحاذاة للنقطة او ما يفهم ببحث ونظر كمساواة الزوايا للقائمتين من المثلث او يكون
جائزا ان يرتفع توهما وان لم يرتفع وجودا كالسواد للانسان الزنجي او يرتفع وجودا
او توهما معا مثل الشباب فيما يبطئ زواله والقعود فيما يسرع زواله فصل
في العرضي واما العرضي فهو كل ما عدا ذاته مما ليس بذاتي فيغلط فيه فيظن انه العرضي
الذي كالمقابل للجوهر الذي سنذكرها بعد وليس كذلك فان العرضي قد يكون جوهرا
كالابيض وقد لا يكون جوهرا كالبياض والعرض لا يكون جوهرا كالبياض فصل
في المقول في جواب ما هو ثم من الذاتي منه ما هو مقول في جواب ما هو ومنه ما
ليس بمقول في جواب ما هو والذاتي المقول في جواب ما هو مشكل ويكاد اكثر الشروح
يخلو عن تحقيقه ويكاد ان يرجع ما يراه الظاهريون من المنطقيين في المقول في
جواب ما هو الى انه هو الذاتي لكن الذاتي اعم منه وتحقيقه بحسب ما انتهى
اليه بحثنا ان الشيء الواحد قد يكون له اوصاف كثيرة كلها ذاتية له لكنه انما هو
ما هو لا بواحد منها بل بجملتها فليس الانسان انسانا بانه حيوان بل بانه حيوان
مع حيوانيته ناطق او مائت او شيء اخر فاذا وضع لفظ مفرد يتضمن ليست اقول
يلزم جميع المعاني الذاتية التي بها يقوم الشيء فذلك مقول في جواب ما هو مثل
قولنا الانسان لزيد وعمرو فانه يشتمل على كل معنى مفرد ذاتي له مثل الجوهرية
والتجسم والتغذي والنمو والتوليد وقوة الحس والحركة والنطق وغير ذلك
فلا يشذ مما هو الذاتي لزيد شيء وكذلك الحيوان لا للانسان وحده لكن
للانسان والفرس والثور وغيره بحال الشركة فانه يشتمل على جميع الاوصاف

هكذا يكون والماداخل في جواب ما هو

في المقول

الذاتية التي لها بالشركة على سبيل المطابقة وانما يؤخذ منه ما يخص واحدا منها فا
لمقول في جواب ما هو فهو كل ذاتي **فصل** في المقول في جواب اي شيء هو اما
المقول في جواب اي شيء هو فهو الذي يدل على معنى يتميز به اشياء مشتركة
في المعنى الواحد فمنه عرضي مثل الابيض الذي يميز الثلج عن القار وهما جسمان
جماديان ومنه ذاتي مثل الناطق الذي يميز الانسان عن الفرس هما حيوانان وقد
اصطلح على ان يسموا هذا الذاتي مقولا في جواب اي ما هو فيكون المقول في
جواب اي ما هو بحسب اصطلاحهم هو المميز بعد ماهية مشتركة مميزا

في الخمسة الالفاظ

ذاتيا مثل الناطق للانسان بعد الحيوان دون البياض للثلج **فصل** في الفاظ
الخمسة والالفاظ الكلية خمسة جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض

في الجنس

فصل في الجنس الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالانواع في جواب
ما هو وقولنا مختلفين بالانواع اي بالصور والحقايق الذاتية وان لم تعرف
بعد نوع المضاف الى الجنس وقولنا في الجواب ما هو اي قولا بحال الشركة
لا بحال الانفراد كالحيوان للانسان والفرس لا كالحساس للانسان والفرس
فان الحساس لا يدل على كمال ماهية مشتركة للانسان والفرس وان كان
يدل على معنى ما ذاتي وهو كونه ذا حس ويخلو عن المتحرك بالارادة وعن النامي
المغتذي وغير ذلك الا على سبيل الالتزام الا على سبيل التضمن وفرق
بين الالتزام والتضمن فان السقف يلتزم الحائط ولا يتضمن والبيت يلزم
الحائط ويتضمنه فيجب اذا حددت الجنس ان يحده بما لا يشارك فيه فصل

الجنس

الجنس واذا حددت الجنس ان لا تذكره على النوع ولا يشتغل بما نقول فرفور

في النوع

يوس في النوع **واما النوع** فهو الكلي الذاتي الذي يقال على كثيرين في جواب
ما هو ويقال ايضا عليه وعلى غيره اخر في جواب ما هو بالشركة مثل الحيوان
فانه نوع من الجسم فانه يقال على انسان وفرس في جواب ما هو بالشركة ويقال
الجسم عليه وعلى غيره ايضا بالشركة في جواب ما هو وقد يكون الشيء جنسا
للانواع ونوعا لجنس مثل الحيوان الجسم ذي النفس فانه نوع له وللانسان
والفرس فانه جنسهما لكنه سينتهي الارتقاء الى جنس لا جنس فوقه ويسمى
جنس الاجناس والانحطاط الى نوع لا نوع تحته ودونه ويسمى نوع الانواع
ويرسم بانه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو كالانسان

في الفصل

لزيد وعمرو والفرس لهذا وتلك **فصل** في الفصل الفصل فهو الكلي الذاتي
الذي يقال به على نوع تحت جنسه حين يسئل بانه اي شيء منه كالناطق
للانسان فيه يجاب حين يسئل انه اي حيوان والفرق بين الناطق والانسان
ان الانسان حيوان له نطق والناطق شيء ما لم يعلم اي شيء هو فله نطق والنطق

في الخاصة

فصل مجرد والناطق فصل مركب وهو الفصل المنطقي **في الخاصة** والخاصة
هو الكلي الدال على نوع واحد في جواب اي شيء هو لا بالذات بل بالعرض اما
نوع هو جنس كمساوات الزوايا من المثلث لقائمتين فانه خاصة للمثلث
وهو جنس واما نوع ليس هو بجنس مثل الضاحك للانسان وهو خاصة
ملازمة مساوية او الكاتبة وهو خاصة غير ملازمة ولا مساوية

في العرض العام

معناه بدل[2]

بل النقص في العرض العام واما العرض العام فهو كلي مفرد عرضي اي غير ذاتي
يشترك في المعنى[2] انواع كثيرة كالبياض للثلج والققنس ولا يبالي بما كان
ملازماً او مفارقاً لكل واحد من النوع او البعض جوهراً في نفسه كالابيض
او عرضاً كالبياض بعد ان لا يكون مقوماً للماهية فان وقوع العرض على
هذا وعلى الذي هو قسيم الجوهر في الوجود وقوع بمعنيين مختلفين

في الاعيان

فصل في الاعيان والاوهام والالفاظ والكتابات الشيء اما
عين موجودة واما صورة موجودة في الوهم او العقل مأخوذة عنها
ولا يختلفان في النواحي والامم واما اللفظة تدل على الصورة التي في الوهم
او العقل معبرة واما كتابة دالة على اللفظ ويختلفان في الامم فالكتابة
دالة على اللفظ ويختلفان في الامم واللفظ دالة على الصورة الوهمية
والعقلية وتلك الصورة دالة على الاعيان الموجودة

في الاسم

فصل في الاسم والاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير ان يدل على زمان وجود ذلك
المعنى من الازمنة الثلثة كقولنا زيد فمنه محصل كقولنا زيد ومنه
غير محصل قرن فيه لفظ حرف السلب بشيء وهو اسم لما يخالف ذلك
المعنى فجعل اسما لذلك المعنى كقولك لا انسان

في الكلمة

فصل في الكلمة الكلمة لفظ مفرد يدل على معنى وعلى الزمان الذي كان ذلك المعنى موجوداً
فيه لموضوع غير معين كقولنا مشى فانه يدل على مشي لماش غير معين
في زمان قد مضى

في الاداة

فصل في الاداة واما الاداة فهي لفظة دالة مفردة

انما يدل على معنى يصح ان يوضع او يحمل بعد ان تقرن باسم او كلمة
كقولنا في وعلى

في القول

فصل في القول والقول كل لفظ مركب وقد عرفناه قبل

في القضية

فصل في القضية والقضية والخبر هو كل قول فيه نسبة بين شيئين
بحيث يتبعه حكم صدق او كذب

في الحملية

فصل في الحملية والحملية هي التي توقع
هذه النسبة بين شيئين ليس في كل واحد منهما هذه النسبة الا بحيث يمكن
ان يدل على كل واحد منهما بلفظ مفرد كقولنا الانسان حيوان او كقولنا
فلان فيلسوف او كقولنا الحيوان الضاحك ينتقل من مكان الى مكان بوضع
قدم ورفع اخرى فكانك قلت الانسان يمشي او قولك فلان كثير علمه
فان قولك كثير علمه معادل لقولك فيلسوف في الشرطية الشرطية هي
التي توقع هذه النسبة بين شيئين فيها هذه النسبة من حيث مفصلة
كقولنا ان كان الشمس طالعة فالنهار موجود فانك ان فصلت هذه
النسبة انحل الى قولك الشمس طالعة والى قولك النهار موجود وكل
واحد منها قضية وكذلك اذا قلت اما ان يكون هذا العدد زوجاً
واما ان يكون هذا العدد فرداً

في الشرطية

في الشرطية الشرطية المتصلة والمتصلة
من الشرطية هي التي توجب او تسلب لزوم قضية لاخرى كما قدمناه
من مثال الشرطي

في

في الشرطية المنفصلة والمنفصلة من الشرطية ما يوجب
او تسلب عناد قضية لاخرى كما اخرناه من امثال الشرطي في الايجاب
والايجاب مطلقا هو ايقاع هذه النسبة وايجادها وفي الجملة هو

فى السلب
فى المحمول
فى الموضوع

الحكم بوجود محمول لموضوع **فى السلب** والسلب مطلقا وهو رفع النسبة
الوجودية بين شيئين وفى الجملة هو الحكم بلا وجود محمول لموضوع **فى المحمول**
والمحمول هو المحكوم به انه موجود او ليس بموجود شئ اخر **فى الموضوع** و
الموضوع هو الذى يحكم عليه بان شيئا آخر موجود له او ليس بموجود **مثال الموضوع**
قولنا زيد من قولنا زيد كاتب **ومثال المحمول** قولنا كاتب من قولنا زيد كاتب
فى المخصوصه والمخصوصه قضية حملية موضوعها شئ جزئى كقولنا
زيد كاتب ويكون موجبة ويكون سالبة **فى المهمل** والمهمل قضية حملية بموضوعها
كلى ولكن لم يبين ان الحكم فى كل او فى بعض كقولنا الانسان ابيض ويكون موجبة
وسالبة واذا لم يبين فيها ان الحكم فى كل او فى بعض فلا بد انه فى بعض وشك
انه فى الكل ولذلك حكم المهمل حكم الجزئى الذى نذكره **فى المحصورة** والمحصورة
هى الذى موضوعها كلى والحكم عليه مبين انه فى كله او فى بعضه وقد يكون
موجبا وسالبا **فى الموجبة الكلية** والموجبة الكلية من المحصورات هى التى
الحكم فيها ايجاب على كل واحد من الموضوع كقولنا كل انسان حيوان **فى السالبة الكلية**
والسالبة الكلية وهى التى الحكم فيها سلب عن جميع الموضوع كقولنا ليس ولا واحد
من الناس بحجر **فى الموجبة الجزئية** والموجبة الجزئية هى التى الحكم فيها ايجاب
ولكن على بعض من الموضوع كقولنا بعض الناس كاتب **فى السالبة الجزئية**
والسالبة الجزئية هى التى الحكم فيها سلب ولكن على بعض الموضوع كقولنا
ليس بعض الناس بكاتب او ليس كل انسان بكاتب بل على بعضهم **فى السور** والسور

هو اللفظ

فى المتقابلين
فى التناقض

هو اللفظ الذى يدل على مقدار الحصر مثل كل ولا واحد وبعض ولا كل **فى
القضيتين المتقابلتين** والقضيتان المتقابلتان هما اللتان تختلفان بالسلب
والايجاب وموضوعهما ومحمولهما واحد فى المعنى والاضافة والقوه
والفعل والجزء والكل والمكان والزمان والشرط حتى ان كان هناك اب وكان
لزيد لم يكن ههنا لعمرو او كان هناك اب بالقوة لم يكن ههنا بالفعل او
كان هناك اسود ابعض لم يكن ههنا اسود الكل او اسود من بعض آخر
او كان هناك فى زمان ماض لم يكن ههنا فى زمان او هناك بعينه حاضر
ومستقبل او غير ذلك الزمان زمان بل فى ذلك الزمان بعينه او كان هناك
مثلا انه متحرك على الارض لم يكن هنا انه متحرك على الفلك او يختلفان فى
الشرط فقيل الاسود جامع للبصر وعنى به ما دام اسود وقيل ليس بجامع للبصر
وعنى به اذا زال عنه السواد وبقى حامله **فى التناقض القضيتان** المتقابلتان
بالتناقض هى اللتان متقابلتان بالايجاب والسلب تقابلا يجب عنه لذاته ان
يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة وانما يكون كذلك اذا تمت فيهما
شرايط التقابل التى فى المخصوصات وفى المحصورات بزيادة وهى ان يكون احدها
كليا والاخر جزويا فان كانا كليين ويسميان متضادتين كذبا جميعا فى حمل الممكن كقولنا
كل انسان كاتب وليس ولا واحد من الناس بكاتب **وان كانا جزئيين** ويسميان
الداخلين تحت التضاد صدقا جميعا فى ذلك الحمل بعينه كقولنا بعض الناس
كاتب وليس بعض الناس بكاتب **والمخصوصات** ليس فى تناقضها شرط

غير تقابلها **وفي المحمل** الممكن المستقبل لا يتعين الصدق والكذب في احد
طرفي المتقابل وان كان لا يخرج منهما كقولك زيد يمشي غدا زيد ليس يمشي غدا
فلو كان احد هذين في الوقت صدقا والآخر كذبا من حيث نفس القولين
كان احد الامرين يكون لا محالة والآخر لا يكون ويكون الامر واجبا لا ممكنا وارتفع
الاختيار والاستعداد وبطلت طبيعة الممكن جملة **في مواد القضايا** **المادة الواجبة**
هي حالة المحمول بالقياس الى الموضوع يجب بها الايجاب يكون له دايما في كل وقت
او ان يكون الصدق مع الموجب في كل وقت كحالة الحيوان عند الانسان ولا
يعتبر السلب **والمادة الممتنعة** حالة للمحمول بالقياس الى الموضوع يكون الصدق
فيها دايما مع السلب كحالة الحجر عند الانسان ولا يعتبر الايجاب **والمادة الممكنة**
هي حالة للمحمول بالقياس الى الموضوع لا يدوم بها الصدق في ايجابي ولا سلب كحالة
الكاتب عند الانسان وقيل ان الممكن هو الذي حكم غير موجود في وقت ما اي
في الحال ثم له حكم في المستقبل تقرر به عما الحكم في الحال ايضا **في الثنائي والثلاثي**
كل قضية حملية فان اجزاها الذاتية عند الذهن ثلثة معنى موضوع ومعنى
محمول ومعنى نسبة بينهما **واما** في اللفظ فربما اقتصر على اللفظ الدال على معنى
الموضوع واللفظ الدال على معنى المحمول وطويت اللفظ الدال على معنى النسبة فتسمى ثنائية كقولنا زيد كاتب
والثلاثية فهي التي قد صرح فيها باللفظ الدال على النسبة كقولنا زيد هو
كاتب وتسمى تلك اللفظ **رابطة** والكلمة ترتبط بل انها لا تتعادل على موضع
في كل حال فالنسبة مضمنة فيها **في المعدولية والبسيطة** القضية البسيطة هي
التي

التي موضوعها اسم محصل ومحمولها اسم محصل والقضية المعدولية فهي
التي موضوعها او محمولها اسم غير محصل كقولك اللاانسان ابيض والقضية
المعدولية المطلقة العدول فهي التي محمولها كذلك كقولك زيد هو غير
بصير فقولنا زيد هو غير بصير موجبة معدولية والفرق بين الموجبة المعدولية
كقولنا زيد هو غير بصير وبين السالبة البسيطة كقولنا زيد ليس هو بصير
اما من جهة الصيغة فلان حرف السلب في المعدولة جزء من المحمول كانك
اخذت الغير والبصير شيئا واحدا حاصلا منهما بالتركيب فان اوجبت تلك
الجملة كشيء واحد كان ايجابا معدولا وان سلبت فقلت زيد ليس هو غير
بصير كان سلبا معدولا واما في البسيط فان حرف السلب ليس جزءا من المحمول
بل شيئا خارجا عنه داخلا عليه رافعا اياه واما من جهة اللازم والدلالة
فان السالبة البسيطة اعم منها لان السلب فيصح عن الموضوع معدوم واما الا
يجاب كان معدولا او محصلا فلا يصح الا على موضوع موجود فيصح ان يقال
ان العنقا ليس هو بصير او لا يصح ان يقال ان العنقا هو غير البصير **واما**
ما يقال بعد هذا من الفرق بينهما فلا يلتفت اليه فان غير بصير يصح ايجابه
على كل موجود كان عادما للبصر ومن شانه ان يكون له او ليس من شانه ان
يكون له على الثان نوعه او جنسه او ليس البتة من شانه او من شان المحمول
عليه ان يكون له بصر **والقضية** الثنائية لا يتميز فيها العدول من السلب
الا باحد وجهين احدهما من جهة نية من القايل مثلا اذا قال زيد لا بصير

بيطا

ويعني ان زيدا ليس هو بصير كان سلبا وان عني ان زيدا هو لا بصير كان
ايجابا معدولا عنه والثاني من جملة تعارف العادة في اللفظ السالب
فانه ان قال زيد غير بصير علم انه ايجاب لان غير مستعمل في العدول وليس
يستعمل في السلب واما في الثلاثية فان الايجاب المعدول متميز عن السلب المجرد
من كل وجه لان الرابطة ان دخلت على حرف السلب وربطت حرف السلب مع
المحمول كشيء واحد فاوجبت كقولنا زيد هو لا بصير وان دخل حرف السلب على الرابطة
سلبت كقولنا زيد ليس هو بصير لان الرابطة تجعل البصير وحده محمولا وتترك
حرف السلب خارجا عنه **فصل في العدمية** والقضية العدمية هي التي
محمولها اخس المتقابلين هذا بحسب المشهور كقولك زيد جائر والهواء مظلم
واما في التحقيق فهي التي محمولها دال على عدم شيء من شانه ان يكون للشيء او لنوعه
او لجنسه **في الجهات** الجهات لفظة واجب ويدل على دوام الوجود وممتنع ويدل على
دوام العدم وممكن ويدل على لا دوام وجود ولا عدم **والفرق** بين الجهة والمادة
ان الجهة لفظة مصرح بها يدل على احد هذه المعاني والمادة حال للقضية
في ذاتها غير مصرح بها وربما تخالفها كقولك زيد ممكن ان يكون حيوانا فالمادة
واجبة والجهة ممكنة وبينهما فرق اخرى لا نطول بها **في الرباعية** القضية الرباعية
هي التي يذكر فيها مع المحمول والموضوع رابطة والجهة وانما تسلب الموجبة
الرباعية بان يدخل حرف السلب على الجهة على السلب فيمكن ان يصدقا كقولك
زيد يمكن ان يمشي وزيد يمكن ان لا يمشي او يكذبا كقولك زيد يجب

ان يمشي

ان يمشي وزيد يجب ان لا يمشي وزيد ايضا يمتنع ان يمشي وزيد يمتنع
ان لا يمشي بل مقابل يمكن ليس يمكن ومقابل يجب ليس يجب ومقابل يمتنع
ليس يمتنع **في الممكن** وتحقيقه وفي الممكن اشتباه اذا ذكرناه وحللناه الحل
الشافي ارتفع به كثير من الشبه والاغاليط التي يقع للناس في تناقض ذوات
الجهة وتلازمها **فنقول** ان العامة يفهم من الممكن غير يفهم منه الخاصة
بحسب تواطوهم عليه **اما** العامة فيعنون بقولهم يمكن ما ليس بممتنع من غير ان
يشترطوا او الواجب فيكون معنى قولهم ليس يمكن انه ليس بممتنع فيكون معناه
الممتنع فاذا الممكن العامي هو ما ليس بممتنع فكل شيء عندهم اما ممكن واما ممتنع
وليس قسما ثالثا فيكون الممكن بحسب هذا الاستعمال مقولا على الواجب كالجنس
له وليس اسما مرادفا له بل لان الواجب غير ممتنع في المعنى **واما الخاصة**
فانهم وجدوا معنى ليس بواجب ولا ممتنع وان لم يكن عند العامة لهذا
المعنى اسم فان اسم الممكن عندهم كان بمعنى آخر لكنه كان يصح ان يقال لهذا
الشيء انه يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون بحسب الاستعمال العامي اي
يعني انه غير ممتنع ان يكون وغير ممتنع ان لا يكون تنقلوا اسم الممكن وجعلوه دالا على
ذلك فوضعوا اسم الممكن دالا على ما ليس بممتنع ومع ذلك وليس بواجب
وهو الذي هو غير ضروري في الحد الآتين فهذا المعنى اخص من المعنى الذي
يستعمله العامة فيكون الواجب خارجا عن هذا الممكن ويكون قولنا ليس بممكن ليس
بمعنى ممتنع بل بمعنى ليس غير ضروري بل واجب او ممتنع وكلاهما ليس بهذا

ويقع الممكن ما هو ممتنع

الممكن الآن ضُعفاء الرأي اذا قالوا ليس بممكن وهم يستعملون الممكن الخاص يخيل
لهم معنى الممكن العامي وكان ليس بممكن على معنى الممتنع عندهم وكان الواجب
خارجاً عن الممكن فتحيروا في ذلك فان قالوا ان الواجب ممكن خاص والممكن الخاص
هو الذي يمكن ان لا يكون صار الواجب عندهم ممكناً ان لا يكون وان قالوا
ان الواجب ليس بممكن ويخيل لهم ان غير الممكن ممتنع صار الواجب ممتنعاً ولو
انهم راعوا حدود النظر فاخذوا الممكن في القسمين على وجه واحد لم يلزمهم
هذه الحيرة فانهم ان اخذوا الممكن بمعنى انه لا ضرورة في وجوده ولا عدمه
فنظروا هل الواجب ممكن وجدوا الواجب خارجاً عن الممكن وصح لم يلزم ان ما ليس
بممكن هو الممتنع لان الممكن كان لا اما ليس ممتنع فيكون سلبه الممتنع بل ما لا ضرورة
في وجوده ولا في عدمه فيكون سلبه سلب ما لا ضرورة في وجوده ولا عدمه فيكون
ما ليس بممكن هو ما ليس بلا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فيصدق ليس بممكن على
الواجب اذا ليس هو بلا ضرورة لا في عدمه لان له ضرورة في الوجود وايضاً ان
اخذوا الغير الممكن بمعنى الممتنع فلم ياخذوا الممكن بمعنى غير الممتنع فيصح على الواجب
ولا يلزمه ان يقال ممكن ان لا يكون وذلك انه لما عنى بالممكن غير الممتنع فليس
يجب ان يكون ما يمكن ان يكون ممكناً ان لا يكون فليس ما هو غير ممتنع ان يكون
غير ممتنع ان لا يكون فيصح من هذا ان الواجب يقع في الممكن العامي ولا يقع في
الممكن الخاص وان غير الممكن الخاص ليس بمعنى الممتنع بل بمعنى الضروري اما في
الوجود واما في العدم فان الممكن ما ليس بضروري الحكم ومعنى فرض حكمه عن
ايجاب

[margin: وفتجد مه ليس بممكن] [margin: لانه وجوده و]

ايجاب او سلب موجوداً لم يعرض منه محال وليس من شرط الممكن ان يكون
معدوماً في الحال او موجوداً فيه حتى يقال ان رسم الممكن انه ما ليس بموجود
في الحال واذا فرض في الاستقبال موجوداً لم يعرض منه محال وذلك لانه ان
كان السبب المانع من كونه موجوداً في الحال صيره بحيث ان يجب في وجوده فيجب
ان يراعى هذا السبب في جانب اللاوجود فانه ايضاً ان فرض معدوماً
في الحال كان في الحال واجباً في لا وجوده وكان واجب العدم وممتنعاً فان
كان الامتناع الحالي لا يضر الممكن فالوجوب الحالي لا يضر الممكن ولان ممكن الكون
لو كان يجب ان لا يكون موجود الكون فممكن اللاكون يجب ان يكون موجود
اللاكون لكن ممكن الكون هو بعينه ممكن اللاكون فممكن الكون يجب ان لا يكون
على اصلهم موجود اللاكون في الواجب والممتنع والجملة الضروري الواجب
والممتنع يتباينان غاية الخلاف مع اتفاقهما في معنى الضرورية فذا ضروري في الوجود
وذلك ضروري في العدم واذا تكلمنا على الضروري امكن ان تنقل البيان بعينه
الى كل واحد منهما فنقول ان الحمل الضروري على ستة اوجه يشترك كلها في الدائم
فالاول ذلك ان يكون الحمل دائماً لم يزل ولا يزال كقولنا الله حي والثاني ان يكون
ما دام ذات الموضوع موجوداً لم يفسد كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة اي كل واحد
من الناس دائماً حيوان ما دام ذاته موجوداً ليس دائماً بلا شرط حتى يكون حيواناً
لم يزل ولا يزال قبل كونه وبعد فساده والاول وهذا الثاني هما المستعملان
والمراد ان الايجاب او سلب ضروري ويعمهما من جهة ما معنى واحد و
الضروري ما دام الشيء ذات الموضوع موجوده اما دائماً ان كانت الذات توجد

[margin: وفي الواجب والممتنع والجملة الضروري]

دايما واما هذه فما ان كانت الذات قد يفنى واما الثالث فان يكون ذلك ما دام
ذات الموضوع موصوفة بالصفة التي جعلت موضوعة معها لا ما دامت ذات
الموضوع موجوده مثل قولك كل ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة اي لا دايما
لم يزل ولا يزال ولا ايضا ما دام ذات ذلك الشيء الابيض موجودة حتى ان تلك
الذات اذا بقيت ولم يبق لكن البياض زال عنها فقد يوصف بانها ذات لون مفرق
للبصر بالضرورة بل ان هذه الضرورة تدوم لا دايما ولا ما دامت موجودة ولكن ما دامت موصوفة
بالبياض واما الرابع فان يكون ذلك ما دام المحمول موجودا وليس لضرورة بلا هذه
الشرط كقولك ان زيدا بالضرورة ماش ما دام ماشيا اذ ليس يمكن ان لا يكون ماشيا
وهو يمشي واما الخامس فان يكون الضرورة وقتا معينا لا بد منه كقولك ان
القمر بالضرورة ينخسف ولكن ليس دايما بل وقتا بعينه معينا والسادس ان يكون الضرورة
وقتا ما ولكن غير معين كقولك كل انسان فانه بالضرورة يتنفس اي وقتا
ما وليس دايما ولا وقتا بعينه وهذه الاقسام الاربعة فانها اذا لم يشترط فيها شيء
فان الحمل فيها يسمى مطلقا وان اشترطت فيها جهة الضرورة كان الاولى ان
يكون الجهة جزءا من المحمول لا جهة داخلة على المحمول عليه وذلك لان المحمول لا يكون
في ذلك الوقت وحده محمولا بل مع زوايد وتلك الزوايد مع المحمول لا يعقل
كشيء واحد ما لم يكن فيها الجهة على انها كالبعض منها واما في المقدمة الضرورية
فان المحمول مستقل بنفسه في ان يفصل حمله والجهة لا يعقل فيه شيئا بل
في الرابط فيكون المحمول هو بذاته كمعنى واحد والجهة داخلة عليه

فنقول

في تلازم ذوات الجهة

في تلازم ذوات الجهة المتلازمات التي يقوم بعضها مقام بعض
من هذه طبقات فطبقة هي هكذا واجب ان يوجد ممتنع ان لا يوجد ليس
بممكن بالمعنى العامي ان لا يوجد ونقايض هذه متعاكسة ايضا مثل قولنا ليس
بواجب ان يوجد ليس بممتنع ان لا يوجد بالمعنى العامي لا الخاصي وطبقة
اخرى وهي هكذا واجب ان لا يوجد ممتنع ان يوجد ليس بممكن ان يوجد بالمعنى
العامي لا الخاصي وكذلك نقايضها مثل ليس بواجب ان لا يوجد ليس بممتنع
ان يوجد ممكن ان يوجد بالمعنى العامي وطبقة اخرى من الممكن الخاصي الحقيقة
ولا ينعكس فيها الا الاثنان فقط ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون وهما ايضا
متعاكسان وليس يلزمهما من ساير الجهات شيء لزوما متعاكسا واما الممكن
ان يكون بالمعنى العامي فلا يلزمه ممكن ان لا يكون كما اوضحناه قبل واما
اللوازم التي لا ينعكس فان واجب ان يوجد يلزمه ليس بممتنع ان يوجد وما في
طبقته مثل ليس بواجب ان لا يوجد ممكن ان يوجد العامي وليس بممكن ان يوجد
الخاصي لانه واجب لا ممكن وليس بممكن ان لا يوجد الخاصي لانه ممتنع ان لا
يوجد لا ممكن حقيقي ان لا يوجد وكذلك الممتنع ان يوجد يلزمه سلب الواجب
ان يوجد وما في طبقته وسلب الممكنين الحقيقيين اعني المعدول والمحصل
والممكن ان يكون الحقيقة يلزمه ممكن ان يكون العامي وما في طبقته وممكن
ان لا يكون العامي وما في طبقته ويتوصل من هذا الى باقي في المقدمة واحد
المقدمة قول يوجب شيئا لشيء او يسلب شيئا عن شيء جعلت جزء قياس

في مقدمة واحد

والحد هو ما يحل اليه المقدمة من جهة ماهي مقدمة اذ انحلال الرابطة
فلا محر انه لا يبقى الا موضوع ومحمول في المقول على الكل المقدمة التي فيها مقول
على الكل فهي التي ليس شيء مما يبقى عليه الموضوع الا يبقى عليه المحمول واسلب بحسبه
وكان مقدمة فاما مطلقة واما ضرورية والامكنة في المطلقات فيها
رايان راى ثاوفرسطس وثامسطيوس وغيرهما انها هي التي لم يذكر فيها جهة ضرورة
الحكم ولا امكان الحكم بل اطلق اطلاقا فانه يجوز ان يكون الحكم موجودا بالضرورة ويجوز
ان يكون الحكم موجودا لا بالضرورة اي لا دائما وليس يبعد ان يكون هذا راى
الفيلسوف في المطلقة على ان الفيلسوف يجوز ان يكون كليتان موجبة وهو سالبة
مطلقتين صادقتين كقولك كل فرس اسم ولا شيء مما هو فرس بنائم وينقل الحكم
الكلي الموجب المطلق الى الحكم الكلي السالب المطلق واصحاب هذا الراى يرون
ان ذلك جائز وليس بواجب لان الفيلسوف قد يورد الفيه في المطلقات
امثلة لا يجوز فيها ذلك بل هي ضرورية دائما واما اصحاب الراى الثاني منهم
الاسكندر وعدة من المحصلين من المتاخرين فمن هو اشدهم تحصيلا يرون
ان هذا النقل واجب في المطلق وان المطلق هو الذي لا ضرورة في حكمه الا على
احد الجهات الاربعة المذكورة بعد الجهتين الاولين فكان المطلق عندهم
لا ما يكون الحكم فيه موجودا وليس يجب دائما ما دام ذات المحكوم عليها موجودا
بل وقتا ما وذلك الوقت اما ما دام الموضوع موصوفا بما وصف فيه
كقولك كل ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر او ما دام المحمول محكوما به او في
وقت

وقت معين ضروري كالكسوف للقمر والكون في الرحم لكل انسان او في
وقت ضروري ولكن غير معين كالتنفس للحيوان وليس يجب ان يكون
هذا الوقت وقتا واحدا يشترك فيه جميع مقابل وقيا ما الكل واحد يخصه
وليس يبعد ان يكون هذا الراى راى الفيلسوف ونحن لا نشتغل بتفصيل احد الرايين
على الاخر بل نعتبر احكام المطلق بالوجهين جميعا ونظهر ذلك اذا فصلنا المحصورات
المطلقة وقولنا كل ب ا بالاطلاق معناه ان كل واحد مما يوصف عند العقل
او الوجود بانه ب سواء كان يوصف بانه ب دائما او يوصف بانه ب وقتا ما
بعد ان يكون ب فذلك الشيء يوصف بانه ا لا ندري متى وصف انه ا
يوصف بانه ب او في وقت اخر او دائما او لا دائما على راى ثاوفرسطس واما راى
الثاني فلا يخالف الراى الاول من جهة الموضوع فلا شك ان قولنا كل متحرك
معناه كل ما يوصف بانه متحرك ويوضع له المتحرك كان دائما او وقتا فان معنى المتحرك
في الشيئين واحد لا يختلف ويختلف بجهة الثبات والمدة اي عارض للمعنى غير
مقوم للمعنى لكنهم يخالفون في جانب المحمول لان الاولين اخذ الحكم بالمحمول اعم
ما يمكن ان يفهم منه من غير شرط دوام او لا دوام البتة وهولاء خصصوا بشرط
اللادوام فيكون معنى قولنا كل ب ا عندهم ان كل ما يوصف بب كيف وصف
به بالضرورة او بغير الضرورة فذلك الشيء موصوف بانه ا لا بالضرورة بل وقتا ما
على ما قيل وكذلك قولنا لا شيء من ب ا على الاطلاق معناه انه لا شيء مما يوصف
بانه ب كيف وصف به الا ويسلب عنه ا اما لا ندري كيف ومتى واما سلبا في وقت ما

في المقول على الكل

في المطلقات

والحدّ هو ما ينحل اليه المقدمة من جهة ما هي مقدمة اذا انحلال الرابطة
فلا محالة لا يبقى الا موضوع ومحمول في المقول على الكل المقدمة التي فيها مقول
على الكل فهي التي ليس شيء مما يقع عليه الموضوع الا يقع عليه المحمول واسلب بحسبه
وكان مقدمة فاما مطلقة واما ضرورية والا ممكنة في المطلقات فيها
رايان راي ثاوفرسطس وثامسطيوس وغيرهما انها هي التي لم يذكر فيها جهة ضرورة
الحكم ولا امكان الحكم بل اطلق اطلاقا فيجوز ان يكون الحكم موجودا بالضرورة ويجوز
ان يكون الحكم موجودا لا بالضرورة اي لا دائما وليس يبعد ان يكون هذا راي
الفيلسوف في المطلقة على ان الفيلسوف يجوز ان يكون كليتان موجبة وهو سالبة
مطلقتين صادقتين كقولك كل فرس اسم ولا شيء مما هو فرس بنائم وينقل الحكم
الكلي الموجب المطلق الى الحكم الكلي السالب المطلق واصحاب هذا الراي يرون
ان ذلك جايز وليس بواجب لان الفيلسوف قد يورد الضرورية في المطلقات
امثلة لا يجوز فيها ذلك بل هي ضرورية دائما واما اصحاب الراي الثاني منهم
الاسكندر وعدة من المحصلين من المتاخرين فمن هو اشدهم تحصيلا يرون
ان هذا النقل واجب في المطلق وان المطلق هذا الذي لا ضرورة في حكمه الا على
احد الجهات الاربعة المذكورة بعد الجهتين الاولين فكان المطلق عندهم
لا ما يكون الحكم فيه موجودا وليس يجب دائما ما دام ذات المحكوم عليها موجودا
بل وقتا ما وذلك الوقت اما ما دام الموضوع موصوفا بما وصف به
كقولك كل ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر واما ما دام المحمول محكوما به او في
وقت

وقت معين ضروري كالكسوف للقمر والكون في الرحم لكل انسان او في
وقت ضروري ولكن غير معين كالتنفس للحيوان وليس يجب ان يكون
هذا الوقت وقتا واحدا يشترك فيه جميع معا بل وقتا ما لكل واحد يخصه
وليس يبعد ان يكون هذا الراي راي الفيلسوف ونحن لا نشتغل بتفصيل احد الرايين
على الاخر بل نعتبر احكام المطلق بالوجهين جميعا ويظهر ذلك اذا فصلنا المحصورات
المطلقة وقولنا كل ب ا بالاطلاق معناه ان كل واحد مما يوصف عند العقل
او الوجود بانه ب سواء كان يوصف بانه ب دائما او يوصف بانه ب وقتا ما
بعد ان يكون ب فذلك الشيء يوصف بانه ا لا ندري متى وصف اشدها
يوصف بانه ب او في وقت اخر او دائما او لا دائما على راي ثاوفرسطس واما راي
الثاني فلا يخالف الراي الاول من جهة الموضوع فلا شك ان قولنا كل متحرك
معناه كل ما يوصف بانه متحرك ويوضع له المتحرك كان دائما او وقتا فان معنى المتحرك
في الشيئين واحد لا يختلف ويختلف بمدة الثبات والمدة اي عارض للمعنى غير
مقوم للعرض لكنهم يخالفون في جانب المحمول لان الاولين اخذ الحكم بالمحمول اعم
ما يمكن ان يفهم منه من غير شرط دوام او لا دوام البتة وهولاء خصصوا بشرط
اللادوام فيكون معنى قولنا كل ب ا عندهم ان كل ما يوصف بب كيف وصف
به بالضرورة او بغير الضرورة فذلك الشيء موصوف بانه ا لا بالضرورة بل وقتا ما
على ما قيل وكذلك قولنا لا شيء من ب ا على الاطلاق معناه انه لا شيء مما يوصف
بانه ب كيف وصف به الا ويسلب عنه ا اما لا ندري كيف ومتى واما سلبا في وقت ما

في الضروريات

والجزئيتان تعرفهما من الكليتين في الضروريات قولنا كل ب آ بالضرورة معناه ان كل واحد
مما يوصف عند العقل بانه ب دائما او غير دائم فذلك الشيء دائما ما دام ذاته موجودة
يوصف بانه آ كقولك كل متحرك جسم بالضرورة وقولنا بالضرورة لا شيء من ب آ
معناه انه ليس شيء مما يوصف بانه ب كيف كان يوصف به بضرورة او وجود غير
ضروري الا ويسلب عنه دائما آ في كل وقت ذاته فيه موجودة وانت تعرف
بجزئيتين من الكليتين الا في شيء واحد وهو ان الجزئي لا يجعله دوام السلب والا
يجاب ضروريا بل دوام لا يتحقق طبيعته فانه يمكن ان يكون بعض الناس مسلوبا عنه
الكتابة او موجبا له ما دام ذاته موجودة ولكنه باتفاق ليس باستحقاق ولا كذلك
في الكليات فانها ما لم يتحقق دوام السلب والايجاب لم يكن القضية موثوقة
بصدقها بل لا يكون صادقة البتة فان الصدق هو المطابقة وهذه المطابقة لا
يتحقق الا في ما يجب الدوام له بل نعني لا نحكم في قضية بحمولها عكس وربما نها ستقبل
بانها صادقة او كاذبة ما لم يطابق الوجود او لم يخالفه



في الممكنات اما الممكن
فهو الذي حكمه من سلب او ايجاب غير ضروري واذا فرض موجودا لم يعرض منه محال
فمعنى قولنا كل ب آ بالامكان ان كل واحد مما يوصف بانه ب كيف كان فان ايجاب
آ عليه ممكن غير ضروري واذا فرض هذا الايجاب حاصلا لم يعرض منه محال وعلى
هذا القياس فاعرف السالبة الكلية والجزئيتين وفرق بين قولنا بالضرورة
ليس وبين قولنا ليس بالضرورة فالاول سالبة ضرورية والثاني سالبة الضرورة
لكنه قد يظن ان قولنا ليس بالضرورة يلزمه يمكن ان الاول يميزون ذلك

وانها يلزمه يمكن ان لا بالمعنى المتعارف عند العامة دون المصطلح عليه عند
الخاصة وكذلك فرق بين قولنا بالامكان ليس وقولنا ليس بالامكان فالاول
سالبة ممكنة والثاني سالبة الامكان لكنه قد يظن ان السالبة الامكان كقولنا
ليس يمكن يلزمه بالضرورة لا وذلك انها يلزمها اذا كان الممكن بالمعنى العامي
دون الخاصي اما الممكن الخاصي فاذا سلب وجب ان يلزمه ضرورة ولكن لا الوجود
دون العدم ولا العدم دون وجود فان ما ليس يمكن حقيقي فهو اما ضروري الوجود
واما ضروري اللاوجود وليس احدهما بعينه وتغفل عنه من المنطقيين بهذا
الاحوال او تعمم في خطأ كبير واستمر واعليه في احكام ذوات الجهة

فى عكس المطلقات

في عكس المطلقات العكس هو تصيير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب
بحاله والصدق والكذب بحاله والمشهورات السالبة الكلية المطلقة ينعكس مثل
نفسها فاما اذا قلنا لا شيء من ب آ والا فيكذب لا شيء من آ ب وليصدق نقيضه
ان بعض آ ب ولنفرض ذلك البعض شيئا معينا وليكن ج فيكون ذلك الشيء الذي
هو ج آ و ب فيكون ذلك الباء الفا وكان لا شيء من ب آ هف وتحقق في هذا هو انه
انما يصح هذا العكس لا في كلما يعد في المطلقات بل في مطلقة ليس جهة الحاقه
جهة الضرورة فيها زمان تخلف في الاشخاص بل معنى غير الزمان ومثال ذلك
ان يكون الشرط الذي يصح معه الحاق جهة الضرورة شرط ما دام الموضوع موصوفا
بما وضع معه مثل قولنا كل متنقل متغير فانك ان الحقت به جهة الضرورة وجب
ان يقول بل انك او في نفسك ما دام الموضوع موصوفا بانه متنقل وربما لم يصدق

صدق لا شيء من آ ب

ان يقول ما دام موجود الذات ففي مثل هذه المطلقات يلزم هذا العكس وفي مثلها
اذا صدق لا شيء كذب بعض او صدق بعض كذب لا شيء من غير اشتراط زمان
بعينه هل مطلقا وامثال هذه هي المستعملات في العلوم وان كانت اخص من
الواجب عن نفس اللفظ فان لم يكن هكذا فليس يجب ان ينعكس الكلية السالبة
المطلقة مثل الامثلة التي يوردها المعلم الاول مما السلب فيه في زمان ما
كقولك لا شيء من الحيوان بمتحرك بالارادة اي وقت سكونه وتقول لا شيء من
الحيوان بنائم فانه ياخذ   واما الهاسوالب المطلقة فهذا لا ينعكس البتة الموجبة الكلية لا شك
فيها انها لا تنعكس كلية موجبة فليس اذا صدق قولنا
ان كل انسان متحرك يصدق قولنا ان كل متحرك انسان ولكن ينعكس جزئية موجبة
اما البيان المشهور المترجم الشرط المذكور لم نفصه انه اذا كان كل ب آ فبعض آ ب
والا فلا شيء من ب آ وكان كل آ ب آ هف واما البيان تحقيق التحري في كل
مادة فبالافتراض انه اذا كان كل ب آ فنفرض شيا بعينه هو ب وهو آ فليكن
ذلك الشيء ج فج ب و آ فما هو ب وهو ج ثم المشهور ان هذا العكس مطلق
ويجب ان يكون مطلقا على المعنى الاعم الذي لا يمنع ان يكون ضروريا مثل قولك
كل حيوان متحرك حركة الارادة وجودا وكل او بعض المتحرك بالارادة حيوان
ضرورة اي مطلقا واما على الراي الثاني فليس يجب ان يكون عكس المطلق
مطلقا اما اوضحناه والجزئية الموجبة المطلقة ينعكس مثل نفسها وبيانها
المشهور وتحقيق على مثل بيان الموجبة الكلية ومثال ذلك بعض الناس
كاتب

في عكس الضروريات

كاتب وبعض الكاتب انسان السالبة الجزئية المطلقة لا ينعكس فليس
اذا صح قولنا ليس كل انسان بكاتب وصدق فيجب ان يصدق ليس بعض
الكاتب بناس في عكس الضروريات والسالبة الكلية الضرورية ينعكس
مثل نفسها سالبة كلية فانه اذا كان بالضرورة لا شيء من ب آ فبالضرورة
لا شيء من آ ب والا فيمكن ان يكون اما ب فليكن ذلك ج حتى يكون في وقت
ما صار اصار ب فيكون هو ب و آ فيكون ذلك البا القا هذا محال والكلية
الموجبة الضرورية ينعكس جزئية موجبة بمثل انسان الذي سلف في
المطلقة لكنه في المشهور يجب ان يكون عكسه ضروريا لانه لو كان مطلقا
لكان عكسه وهو داخل في الاصل الاول مطلقا فكان بعض ب آ مطلقا وكان
الكل بالضرورة فاما في تحقيقه فليس يجب ان يكون عكس المطلق مطلقا لا
ضرورة فيه ولذلك لا يلزم هذا البيان ولكن الصحيح ان عكس الضروري
ربما كان مطلقا كقولك بالضرورة كل كاتب انسان ثم نقول بعض الناس
كاتب بالفعل وذلك لا بالضرورة التي ابداها زيد بل وان كان ولا بد
فبضرورة اخرى ويصح ذلك على كل ممكن مثل ان بعض الناس كاتب ما لم
كاتب ولسنا نقصد في الضروري مثل هذا او تقول كل ضحاك انسان بالضرورة
وبعض الناس ضحاك بالاطلاق والامكان فليس يجب ان ينعكس مطلقا
صرفا بلا ضرورة فربما كان المحمول عرضيا ضروريا للموضوع وان موضوع ضروري
للمحمول كالتنفس لذي الرية والجزئية الموجبة الضرورية بيانها مثل بيان الكلية

في عكس الممكنات

واما الجزئية السالبة الضرورية فلا تنعكس لانك تفعل بالضرورة ليس
كل حيوان بانسان فلا تفعل بالضرورة كل انسان بحيوان في عكس الممكنات
واما الكلية السالبة الممكنة الحقيقية فانها لا تنعكس مثل نفسها فانك تقال
ممكن ان لا يكون احد من الناس كاتبا ولا تقال يمكن ان لا يكون احد من الناس
الكتاب انسانا ولكنه قد يظن في المشهور انها منعكس جزئية والسبب في ذلك
ان قولنا يمكن ان لا يكون شيء من ب آ اصدق معه قولنا يمكن ان يكون كل ب آ
وهو ينعكس انه ممكن ان يكون بعض آ ب كما نذكر بعد ثم ظنوا ان العكس يحكم
يمكن ان لا يكون بعض آ ب ونحن سنبين ان هذا العكس يمكن بالمعنى العامي
لا الخاصي فلا يلزم النقل الى السلب اما الحق فيمتنع عكس هذه المقدمة فانك
اذا قلت يمكن ان لا يكون احد من الناس كاتبا فليس لك ان تقول يمكن ان لا يكون
كل او بعض الكتاب انسانا ولا تلتفت الى ما يخففون واما الكلية الموجبة الممكنة
فالمشهور انها تنعكس جزئية موجبة ممكنة حقيقية فانه اذا كان كل ب ا بالامكان
فبعض ا ب بالامكان الخاص والا فبالضرورة لا شيء من ا ب فبالضرورة لا شيء من ا ب
اوهو محال واما الحق فموجبة لانه ليس اذا كذب بعض ا ب بالامكان الخاص وجب بالضرورة
لا شيء من ا ب لكان بالضرورة كل ا او بعض على الحق وانما يجب لو لم يصدق اذا كذب قولنا
بعض ا ب بالامكان العامي لكن الحق ان عكس الممكن الحقيقي الموجب ممكن عامي يجوز
ان يكون ضروريا ويجوز ان يكون ممكنا حقيقيا واما الجزئية الموجبة الممكنة فان حال
عكسها في المشهور والتحقيق كحال الكلية الموجبة الممكنة والبيان ذلك البيان

بعضه

في القياس

الكلية

بعضه واما الجزئية السالبة الممكنة فيظن انها تنعكس مثل نفسها للسبب المذكور
في السالبة الا ان الحق تبع عكسها تمثل ما بيناه في الكلية   في القياس القياس
القياس قول مؤلف من اقوال اذا وضعت لزم عنها بذاتها لا بالعرض قول اخر
غيرها اضطرارا ومعنى لزم انه يحصل التصديق به ويستفاد لازما للتصديق بتلك
المقدمات وشكلها حتى ان كان بينا بنفسه وعمل عليه قياس من مقدمات مثله
في البيان لم يكن ذلك قياسا حقيقيا   في القياس الكامل القياس الكامل هو الذي
يكون هو لزوم ما يلزم عنه مبينا عن وضعه فلا يحتاج ان يبين ان ذلك لازم عنه وغير
الكامل هو الذي يلزم عنه شيء ولكن لا يكون بينا في اول الامر ان ذلك لازم عنه
وغير الكامل هو الذي بل انما يبين ذلك بشيء اخر لكنه غير خارج
من جملة ما قيل بل اما نقيض ما قيل او عكسه او بتعيين شيء منه وافتراضه او توضيح
في القياس الاقتراني والاستثنائي القياس اما ان يكون ما يلزم عنه ليس هو ولا نقيضه
مقولا فيه بالفعل او جزء بل بالقوة ويسمى قياسا اقترانيا كقولك كل جسم مؤلف وكل مؤلف
محدث فكل جسم محدث واما ان يكون ما يلزم هو او نقيضه مقولا فيه ويسمى قياسا
استثنائيا كقولك ان كانت النفس لها فعل بذاتها فهي قائمة بذاتها لكن لها
فعل بذاتها فهي قائمة بذاتها وفي اجزاء القياسات الاقترانية واشكالها كل قياس
اقتراني فانه يكون عن مقدمتين تشتركان في حد وتفترقان في حدين فتكون الحدود
ثلثة ومن شان المشترك فيه ان يزول عن الوسط ويربط بين الحدين الاخرين
فيكون ذلك هو اللازم مثل قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل

جسم محدث واحد وهو الثلثة جسم ومؤلف ومحدث والمؤلف مكرر متوسط
والجسم والمحدث لايتكرران واللازم هو مجموع منهما فالمتكرر يسمى حدا اوسط
والباقيات يسميان الطرفين والرأسين والطرف الذي يريد ان يصير محمول
اللازم يسمى الطرف الاكبر والذي يريد ان يكون موضوع اللازم يسمى الطرف
الاصغر والمقدمة التي فيها الاكبر ويسمى الكبرى والتي فيها الطرف
الاصغر يسمى الصغرى وتاليف صغرى وكبرى يسمى قرينة وهيئة الاقتران يسمى
شكلا والقرينة التي يلزم منها لذاتها قول اخر يسمى قياسا ولو جوبى واللازم
مادام لم يلزم بعد بل يساق اليه القياس يسمى مطلوبا فاذا لزم يسمى نتيجة والحد
الاوسط ان كان محمولا في مقدمة وموضوعا في الاخرى يسمى ذلك الاقتران شكل
اولا وان كان محمولا فيهما يسمى شكلا ثانيا وان كان موضوعا فيهما يسمى شكلا ثالثا
ويشترك الاشكال كلها في انه لاقياس عن جزئيين ويشترك ما خلا الثالثة عن
المطلقات في انه لاقياس عن سالبتين ولا عن صغرى سالبة كبراها جزئية
والنتيجة تتبع اخس المقدمتين في الكم اعني الكلية والجزئية وفي الكيف اعني الايجاب



والسلب ثم تخص كل شكل شرايط في ضروب الشكل الاول من المطلقات فالشكل
الاول انما ينتج منه ما كان كبراه كلية وصغراه موجبة فيكون لا محالة قرائنه اربعة
الضرب الاول من كليتين موجبتين ينتج كلية موجبة مثاله كل ج ب وكل ب ا
فهو قياس كامل على ان كل ج ا وكقولك ان كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
فكل جسم محدث الضرب الثاني من كلية موجبة صغرى وكلية سالبة
كبرى

كبرى ينتج كلية سالبة مثاله كل ج ب ولا شيء من ب ا فهو القياس الكامل على
انه لا شيء من ج ا وكقولك كل جسم مؤلف ولا شيء مما هو مؤلف بقديم
ينتج انه لا شيء من الاجسام بقديم والضرب الثالث من موجبتين والصغرى
جزئية ينتج جزئية موجبة كقولك بعض ج ب وكل ب ا فهذا قياس
كامل على ان بعض ج ا ومثاله قول القايل بعض الفصول بعد وكل بعد
كم فبعض الفصول كم والضرب الرابع من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة
كبرى ينتج سالبة جزئية كقولك بعض ج ا ولا شيء مما هو ب ا ينتج ليس كل
ج ا مثاله بعض الفصول كم ولا شيء مما هو كم بتكيف فلا كل فصل بتكيف وما
ير الاقترانات التي لك ان تعرفها بالعدد وبعد هذه الاربعة لا ينتج شيئا بعينه
بل اذا صدق جميع طرفيها على الايجاب في مادة وجدت مادة اخرى انما يصدق
فيها جميع الطرفين على السلب ويكون الاقتران واحدا بعينه ثم قد علمت ان
الشكل الاول ينتج جميع المطالب المحصورة الاربع وما لم يكن فيها جزئي فلا ينتج
جزئيا في ضروب الشكل الثاني من المطلقات واما الشكل الثاني من المطلقات
فالمشهور فيه انه فيها كان الكبرى فيه كلية واحدى المقدمتين مخالفة
للاخرى في الكيف كان منتجا ولو كان من المطلقات واما الحق فيوجب ان
السالبة المطلقة اذا لم يكن بالشرط المذكور وبحيث ينعكس كليتها على نفسها
بالمذهب المحقق لم يلزم في الشكل الثاني من المطلقين نتيجة كما لا يلزم من
المطلقين فيه على ما نبين فيها والذي يكون بحيث يلزم عنه نتيجة فقد علم

الصو ان قياسه حيز كاصله فالضرب الاول من كليتين والكبرى سالبه مثل

قولك كل ج ب ولاشيء من ا ب فنقول انه ينتج لاشيء من ج ا لانا اخذنا

السالبه المطلقه الكليه شي ينعكس فيصير ولاشيء من ب ا وكان كل

ج ب فلاشيء من ج ا بحكم الشكل الاول وقد يبين بالخلف ليضا انه ان لم يصدق

قولنا لاشيء من ج ا فبعض ج ا على ما فرضنا من ان الكليه السالبه يكذب

معها جزئيه الموجبه للشرط المتقدم فاذا كان بعض ج ا ولاشيء من ا ب كان

لا كل ج ا ب وكان كل ج ب هذا خلف والضرب الثاني من كليتين والصغرى

منهما سالبه مثل قولك لاشيء من ج ب وكل ا ب فلاشيء من ج ا وينعكس

الصغرى ونقول كل ا ب ولاشيء من ب ج ينتج لاشيء من ا ج وينعكس لاشيء

من ج ا وبالخلف ليضا انه ان كان بعض ج ا وكل ا ب فبعض ج ب وكان لاشيء

من ج ا ب هف والضرب الثالث من جزئيه موجبه صغرى وكليه سالبه كبرى

ينتج جزئيه سالبه مثاله بعض ج ب ولاشيء من ا ب فليس كل ج ا بين بعكس

الكبرى وبالخلف ليضا انه ان كان كل ج ا ولاشيء من ا ب فلاشيء من ج ب وكان

بعض ج ب هف الضرب الرابع من جزئيه سالبه صغرى وكليه موجبه

كبرى ينتج جزئيه سالبه مثال قولك ليس كل ج ب وكل ا ب فليس كل ج ا ولا نبين

بالعكس لان الصغرى سالبه جزئيه لا ينعكس والكبرى ينعكس جزئيه وان ضيف

الى الصغرى كانتا جزئيتين ولا ينتجان بل يجب ان اخذ الافتراض بدل العكس ههنا

بان نفرض البعض الذي هو ج وليس ب د فيكون لاشيء من د ب وكل ا ب

فلاشيء

فلاشيء من د ا ثم نقول بعض ج د ولاشيء من د ا فليس كل ج ا ويبين ايضا هذه

بالخلف انه ان كان كل ج ا وكل ا ب فكل ج ب وكان ليس كل ج ب فهذه هي

الضروب المنتجه وسايرها عقيم السلب الذي ذكر في مثلها من الشكل الاول

في الشكل الثالث من المطلقات فاما الشكل الثالث من المطلقات فان شريطة

في الانتاج ان يكون الصغرى موجبه ثم لابد من كليه في كل شكل فيكون قرينه

ستا الاول من كليتين موجبتين ينتج جزئيه موجبه كقولك كل ب ج وكل ب ا فبعض

ج ا بين بعكس الصغرى ورد القرينه الى ثالث الاول بالخلف انه ان كان لاشيء

من ج ا وكل ب ج فلاشيء من ب ا هف والثانيه من كليتين والكبرى سالبه ينتج

سالبه جزئيه ويبين بعكس الصغرى وبالخلف والثالثه من جزئيه موجبه صغرى

وكليه موجبه كبرى ينتج جزئيه موجبه كالضرب الاول وعلى نحو بيانه والرابع من

صغرى موجبه كليه وكبرى موجبه جزئيه مثالها كل ب ج وبعض ب ا ينتج

بعض ج ا فبهذا العكس الثاني يصح ان النتيجه مطلقه على الراي الاول واما على

الراي الثاني فلا يبين بهذا العكس فلانه لا يجب ان يكون عكس المطلقه بالراي

الثاني مطلقه بل مطلقه بالراي الاول بل بالافتراض على ما سنبينه في موضع اخر

وقد يبين ان هذا الضرب ينتج بطريق الخلف ايضا الخامسه من كليه موجبه

صغرى وجزئيه سالبه كبرى ينتج جزئيه لا يمكن ان نبين بالعكس بمثال ما قلنا

لا في راي الثاني ولكن بالافتراض فليكن البعض الذي هو ب وليس ا ز فيكون

كل ب ج وبعض ب ز فبعض ج ز ولاشيء من ز ا فليس كل ج ا وقد

يبين ايضا بالخلف انه ان لم ان كذلك بل كان كل ج ا وكل ب ج فكل
ب ا وكل ليس كل ب ا هف والسادس من صغرى جزئية موجبة وكبرى
كلية سالبة تبين بعكس الصغرى وبالخلف ان النتيجة جزئية سالبة
فهذه الضروب هي المنتجة وما بعدها عقيم فقد تبين لك ان هذا الشكل
لا ينتج مطلوبا كليا وينتج الجزئي وان لم يكن المقدمتين جزئية في التأليف
من الضروريات اما الشكل الاول من الضروريتين فلا يخالف المطلقتين
في الانتاج وفي [illegible] الكمال الانتجة الضرورية في المقدمات والنتيجة واما
الشكلان الاخران فلا يخالفان ايضا نظيريهما من المطلقات في الانتاج وفي
تصحيح الانتاج بقوة الاول الا في الشيئين احدهما الجهة والثاني ان رابع الثاني
وخامس الثالث كانا انما تبينان في المطلقتين بالافتراض والخلف وههنا
قد يبعد ذلك فانا ان رفعنا الضروري السالب وجب ان نضع الموجب
الذي يقابله ممكنا عاميا لا حقيقيا فاذا اقترناه بالمقدمة الاخرى لتبين
بالخلف كان الاقتران من ممكن عامي ومن ضروري ونحن لم نعرف بعد ان هذا
الاقتران ماذا ينتج ولا ان وضعنا الممكن كالموجود نفع ذلك ايضا فانا لم نعرف
بعد هذا الاختلاط الذي من موجود ومن ضروري فكيف نعرف ما يعرض
من ذلك فانا اذا استعملنا الافتراض فان احد قياسي الافتراض قد يكون
من ضروريتين واما القياس الثاني فيكون من وجودية وضرورية وذلك
مجهول وانت تعلم ان كل افتراض فانما يتم بقياسين قياس من الشكل بعينه

وقيا

في التأليف من الضروريات واختلاطها

وقياس من الشكل الاول ولكن اذا تركنا هذا المأخذ ورجعنا الى الامور انفسها
يحق لنا ان نعلم ان الاختلاط من وجودية صغرى وضرورية كبرى في الشكل الاول
وان لم تبنه كلية بعد فليس قياسا غير كامل بل يحتاج ان يدل على انه منتج فنحن
نجد سبيلا الى استعمال وجهي الخلف والافتراض في هذا البيان فليتبين بها
في اختلاط المطلق والضروري في الشكل الاول ان الحق في اختلاط المطلق
والضروري في الشكل الاول وهو على ما يراه المعلم الاول ان العبرة للكبرى ان كانت
مطلقة فالنتيجة مطلقة مثلها وان كانت ضرورية فالنتيجة مثلها اما في
المطلقة فلا شك فيه واما في الضرورية فلان قولنا كل ب ا بالضرورة او
بالضرورة لا شيء من ب ا معناه ان كل واحد مما يوصف بب ويوضع لب
ويكون ب وقتاما لا بالضرورة او دائما فذلك الشيء موصوف دائما في كل وقت
بانه ا او غير موصوف ولا في وقت البتة بانه ا فيكون ج الموصوف بب
كيف وصف به داخلا في هذا الحكم وههنا شيء يجب ان يعلم وهو انه اذا كانت
الكبرى مطلقة وقت اطلاقها ما دام ذات الموضوع موصوفا بها وصف به
فالنتيجة يكون ضرورية لان ج ب دائما وقد وضع ان ب ما دام ب فهو
ا دائما وههنا قد يكون النتيجة ضرورية والكبرى مطلقة في اختلاطهما
في الشكل الثاني واما الشكل الثاني فان المشهور هو ان الحكم للسالبة التي تصير
كبرى الاول بعكس او افتراض فان النتيجة في حكمها بناء على ان السالبة المطلقة
ينعكس مثل نفسها من كل وجه وقد قلنا في ذلك ما قلناه والحق يجب فيها

مالايجب ان ينتج منه [illegible] النتيجه دائما ضروريه فاما ان كانت المطلقه
بحيث يصدق ضروريه فلا خلاف فيه وان كانت بحيث يكن ب ضروريه فلان
ح وا لما اختلفا فى ان لصدق هما موضوع لب دائما وبالضروره او غير موضوع
له البته فى وقت والاخر موضوع له لا دائما او غير موضوع له دائما فيبين صيعي
ج واختلاف ذاتى فاحدهما مسلوب عن الاخر بالضروره ويجب ان نقتصر على
هذ القدر من البيان اعتمادا على فهم المتعلم واذا لم يقنع هذا القدر فلرجع
الى الكتب الكبيره التى استقصينا فيها هذا الباب وغيره بمقدار الطاقه ولنا
ان نبيّن من هذا البيان بعينه ان هذا الاختلاط ينتج وان كان من سالبتين
او من موجبتين فى هذا الشكل ويكون النتيج سالبه ضروريه وذلك لان المطلق
الذى يكون حقيقيا صرفا فسلبه وايجابه بمنزلة واحده ثم اذا اختلف نسبته
المحمول الى الطرفين فى الدوام واللادوام وان اتفقت فى الايجاب والسلب
كان بينهما خلاف ضرورى فى اختلاطها فى الشكل الثالث واما الشكل الثالث
فان المشهور من حال راى المتقدمين اذا كانتا كليتين موجبتين فايتهما كانت
ضروريه فالنتيجه ضروريه لان لك ان تعكس المطلقه منهما وتجعلها صغرى
الاول فينتج ضروريا فاحتجت الى عكس ثان فان كان عكس الضرورى فى المشهور
ضروريا ولكن قد منع تحقق هذا العكس وفرغنا منه والحق ان النتيجه تتبع
الكبرى وان كانت الكبرى من الكليتين سالبه فلا خلاف فى ان الاعتبار بها
وان كانت من جزئيه وكليه فالمشهور ان ابعره للكليه لانها تصير كبرى

الاول

الاول الا ان يكون الجزئيه سالبه فالمشهور فى هذا الشكل والثانى ان
النتيجه لا يكون ضروريه فى حال وقد قيل ان ذلك حظا فى النسخ وبالحق
يوجب ان العبره للكبرى وان كانت جزئيه ويبيّن بالافتراض فليتبين ذلك
والكبرى جزئيه سالبه ضروريه فنقول ان النتيجه ضروريه ولنفرض البعض من البا
الذى ليس باد فبالضروره لاشئ من دا ولكن كل بج وبعض بد فبعض
ج د وبالضروره لاشئ من دا فبالضروره بعض ج ليس ا وهكذا يتبين اذا جعلت
الكبرى جزئيه موجبه ضروريه فى التاليف من الممكنين فى الشكل الاول واما
القياس من ممكنين فى الشكل الاول فمثال القياس من مطلقتين فيه فى كل شئ
الا اذا كانت الصغرى ممكنه سالبه فانه يكون منه قياس ولكن غير كامل ويبين
بردها الى الموجبه فان الممكنه السالبه فى قوة الموجبه فينتج موجبه ثم ننقل تلك
الموجبه الى السالبه فالشرط المراعى فى الانتاج هاهنا فى الكم اعنى كليه الكبرى لا
الكيف حتى انه لا باس فيه بالانتاج عن السالبتين واختلاط الممكن والمطلق فى الشكل
الاول فاما اختلاط الممكن والمطلق فى الشكل الاول فلا شك ان الكبرى اذا كانت
ممكنه فالنتيجه مثلها لان ج موضوعه لب واما ان كانت مطلقه صرفه الضروريه
فيها البته فلا خلاف انها ان كانت موجبه فالنتيجه ممكنه حقيقيه وذلك
لانا ان وضعنا ان النتيجه الممكنه الحقيقيه كاذبه كان الصادق اما ضروره الايجاب
واما ضروره سلب فلنضع اولا ضروره سلب ولنجعل الصغرى الممكنه مطلقه
موجوده وان كذب ولكن يكون كذبا غير محال فنقول بالضروره ليس بعض ج ا

في التاليف من الممكن والمختلط نسخة

صورة القياس [illegible]

[illegible]

وكل ج ب فبالضرورة ليس بعض ب ا وكان كل ب ا بالاطلاق هذا كذب

ح والقياس فلينتج ولنحدد المقدمتين كذب غير ح فلا يلزم منه ح لان الكذب

الغير الممتنع يمكن في وقت ما ان يوجد ويوجد لا محالة ما يلزمه معه لانه ان كان

يوجد هو دون ما يلزمه هو فليس ذلك لازما له واذا كان يوجد في حال فليس

بكذب ح فالكذب الغير الممتنع لا يلزمه ح فبقي ان يكون لزومه بسبب الضرورية

فهي كاذبة ولنجعل ايضا الضرورية ايجابية فقد بينا نحن ان النتيجة ضرورية ايضا

فيكون بعض ب ا بالضرورة وكان كل ب يمكن ان يكون او ان لا يكون اذا كان

مطلقا صرفا لا ضرورة وكان يكون فيه هف فاذا النتيجة ممكن حقيقية الا ان يكون

الكبرى مطلقة على الراى الاول فح قد ينتج مطلقة على ذلك الراى لا بما سبق بين

ان الكبرى الضرورية مع الصغرى الممكنة ينتج ضرورية فيكون تارة ينتج ضرورية و

تارة غير ضرورية فيكون اللازم هو المطلق الذى يعمهما واما ان كانت الكبرى

سالبة مطلقة فالمشهور ان النتيجة ممكنة عامة تارة وتارة يكون ممكنة حقيقية

وقد ينتج ايضا ضرورية كقولك كل انسان يمكن ان يتفكر ولا شئ مما يتفكر بغراب

وبالضرورة لا شئ من الناس بغراب واما في التحقيق فان هذا ايضا انما يكون

الا كانت المطلقة على حسب الراى الاول واما ان كانت مطلقة صرفة فلا ينتج

الا ممكنة حقيقية ولنجر ذلك البيان بعينه الذى قيل حيث كانت المطلقة

موجبة لانه ان لم يكن قولنا لا ضرورة في ان يكون او لا يكون ج ا صادقا

فليكن ضرورة كون او لا كون ونعمل ما عملنا هناك واما المثال الذى اورد

في المشهور

في المشهور فانه لا يلايم المطلق على الراى الثانى لان كبراه ضرورى في اختلاط

الممكن والضرورى في الشكل الاول واما اختلاط الممكن والضرورى في الشكل

الاول فان كانت الكبرى ممكنة فلا شك ان هذه النتيجة ممكنة لان ج موضوعة

لب واما ان كانت ضرورية فالمشهور انها ان كانت موجبة فالنتيجة ممكنة

حقيقية والا فليس يمكن ان يكون ج ا فاذا بالضرورة ليس بعض ج ا وكان بالضرورة

كل ب ا فبالضرورة ليس بعض ج ب وكان ممكنا ان يكون كله هف واما في

التحقيق فليس هذا الخلف بخلف فان نقيض تلك النتيجة ليس يمكن عاما حتى

يلزمه فبالضرورة لا او الحقيقة توجب ان النتيجة ضرورية لانا ان وضعنا ان

كل ج ا بالامكان حقيقى وكل ج ب بالامكان الحقيقى النتيج على ما سبق

بعد ان بعض ب ا بالامكان حقيقى فامكن ان لا يكون ا وهو بالضرورة ا هف

ولنبين هذا لوجه اخر اقرب الى الافهام فنقول انه اذا كان كل ب ا بالضرورة اى

كل ما يقال له ب فذلك الشئ دائما هو ا في اذا قيل له ب كان دائما ا لا ما دام موصوفا

بانه ب فان الضرورة التى اياها نعنى في هذه الاشكال غير هذه وقد بيناها

بل ما دام ذات ج الموصوفة بانها ب موجودة فاذا صار ج ب ا ب فانه يكون قبل

كونه ب ا وكذلك بعد كونه وبعد زوال ب عنه والمثال لتقرير هذا قولنا

كل انسان يمكن ان يتحرك وكل متحرك فهو جسم بالضرورة فكل انسان جسم بالضرورة

واما اذا كانت الكبرى سالبة ضرورية فالمشهور انه ينتج ممكنة عامة فانه

ينتج ممكنة حقيقية وتارة ينتج مطلقة فالحق ان النتيجة ضرورية دائما

بنياه في الممكنين في الشكل الثاني لاقياس في الشكل الثاني من ممكنين فانه يمكن ان
يكون طبيعيان يحمل احدهما على الاخرى كالحيوان على الانسان ثم يسلب عن كل
شيء بالامكان ويوجبه على الاخرى ويمكن ان توهم كذلك طبيعتان مختلفتان كا
لانسان والفرس ولكن يحمل الاوسط في جميع ذلك كالحركة ولا يمكن ان تبين با
لعكس لان هذه الممكنة لا تنعكس ولا يمكن ان يبين بالخلف لان القياسات
التي نظر اليها الخلف مختلفة بالضروريات التي لم يعلم بعد واذا علمت لم
ينتج شيئا يناقض المقدمات تعرفه التجربة في اختلاط الممكنة والمطلقة في
الشكل الثاني واما اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثاني فالمشهور ان السالبة
اذا كانت مطلقة كلية يمكن عكسها وقال ان كانت جزئية يمكن الافتراض منها
فانه يكون من اختلاطها قياس وينتج نتيجة ممكنة عامة على ما قال في الشكل
الاول الا لم ينتج والحق انه لاقياس من ممكنة ومطلقة في الشكل الثاني الا ان
لا يوجد المطلقة ان يجب ان يصح ضرورية فح يكون اختلاطا اخر في الحقيقة ويبين
ذلك هذا بما قلناه في الاختلاط من الممكنين والاختلاط من المطلقتين في هذا
الشكل ومن امثلة ذلك كل انسان متحرك بالامكان ولا حيوان واحد بمتحرك مطلقا
كما استعمله المعلم الاول في اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثاني واما اختلاط
الممكن والضروري في الشكل الثاني فالمشهور انه لا فرق بينه وبين اختلاط الاول
الا في حال تضعيف النتيجة كما فرق في الشكل الاول واما الحق فهو ان النتيجة دائما
ضرورية سالبة ولو عن سالبتين او عن موجبتين او كيف كان بعد ان يكون

الكبرى

الكبرى كلية وبيان ذلك مثل بيان اختلاط المطلق والضروري في هذا الشكل
في اختلاط الممكنين في الشكل الثالث واما الممكنتان في الشكل الثالث فقد يكون
منهما قياس اذا كان احدهما كلية وان كانت الصغرى سالبة وينتج دائما ممكنة
حقيقة وبيان ذلك اما في ما يرجع الى الاول بعكس ولكن يحتاج في انتاج المط
لم عكس ثان او فيما لا يرجع الا الاول فبالافتراض لان عكس النتيجة الاولى
وان كانت كون ممكنة فانما يكون ممكنة عامة لا يلزم ذلك ان لا يكون ضرورية
في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثالث واما اختلاط الممكن والمطلق
في الشكل الثالث فالمشهور انهما اذا كانتا موجبتين فالنتيجة ممكنة حقيقة
لا محالة لانك يمكنك ان تجعل المطلقة صغرى فتنتج الممكنة ولو بعكس ثان
واما ان كانت احديهما سالبة والمطلقة موجبة فحكمهما حكم الموجبتين لان
السالبة الممكنة موجبة في القوة فلا تغير من انتاج الممكن شيئا وان كانت
السالبة مطلقة فلا يكون في الاول الا كبرى فينتج ممكنة عامية فربما كانت
حقيقة وربما كانت ضرورية واما الحق فهو ان النتايج كلها ممكنة ان كانت
المطلقة صرفة فممكنة حقيقة وان كانت غير صرفة فممكنة عامية وتبيين ذلك
اما بعكس واحد واما بافتراض فيها سوى ذلك في اختلاط الممكن والضروري
في الشكل الثالث واما اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثالث فالمشهور
على ما قيل في الاختلاط والاول الا في حال تضعيف النتيجة واما الحق
من الراي فيوجب ان النتيجة تتبع الكبرى وتبيين ذلك في احدى العكس



بالعكس وفي نفي العكسين بالافتراض في القضايا الشرطية قد قلنا في القياسات
الحمليه مطلقه ومنوعة ومتفقه الجهات ومختلفه ومختلطه وبقي علينا ان
نذكر القياسات الحمليه التي ينتج مطلوبات شرطيه بالاقتران فان الشرطيات
قد تطلب كما تطلب الحمليات ولتذكر اولا فصولا نعين في تحقيق المقدمات
الشرطيه فنقول ليس الايجاب والسلب انما هما في الحمل فقط بل في الاتصال
والانفصال فانه كما ان الدلاله على وجود حمل ايجاب في الحملي كذلك الدلاله
على وجود الاتصال ايجاب في المتصل كقولنا اذا كان كذا كان كذا والدلالة
على وجود الانفصال ايجاب في المنفصل كقولنا اما ان يكون كذا واما ان يكون
كذا وكما ان الدلاله على رفع وجود الحمل سلب في الحملي كذلك الدلاله
على رفع الاتصال كقولك ليس اذا كان كذا كان كذا ورفع الانفصال كقولنا
ليس اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا سلب في المتصل وفي المنفصل وكل
سلب هو ابطال الايجاب ورفعه والايجاب والسلب في الاتصال والا
نفصال قد يكون محصورا كليا وجزئيا وقد يكون مهملا مهملا فانك
اذا قلت ليس اذا كان كذا كان كذا او ليس اما ان يكون كذا واما ان يكون
كذا واذا قلت ليس اذا كان كذا كان كذا او ليس اما ان يكون كذا واما ان يكون
كذا فقد اهملت واما اذا قلت كلما كان كذا كان كذا او دائما اما ان يكون
كذا او يكون كذا فقد حصرت حصرا كليا موجبا وان قلت وليس البته اذا
كان كذا كان كذا او ليس البته اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا فقد حصرت

حصرا

حصرا كليا سالبا وان قلت قد يكون اذا كان كذا كان كذا او قد يكون اما كذا
واما كذا فقد حصرت حصرا جزئيا موجبا وان قلت قد لا يكون اذا كان كذا كان
كذا او ليس كلما كان كذا كان كذا او قلت قد لا يكون اما كذا واما كذا او ليس دائما
اما كذا واما كذا فقد حصرت حصرا سالبا جزئيا والجزء الاول من كل شرطي الذي
يقرن به حرف الشرط وتنتظر جوابه يسمى مقدما والثاني يسمى تاليا وكل واحد
منهما في نفسه قضية وقد يكون كل واحدة منهما حملية وقد يكون شرطيه
متصله ومنفصله وقد يكون محصورة ومهمله وسالبه وموجبه وليس سلب
الشرطيه وايجابها وحصرها واهمالها تابعا للمقدم والتالي بل للشرط فانك
اذا قلت اذا كان ليس اب فليس ح ب فالمقدمه موجبه وان كان المقدم
والتالي سالبتين دائما كانت موجبة لانك اوجبت الاتصال وعلى هذا فقس

في غيره في المقدمه الشرطيه الواحدة والكثيرة والمقدم في الشرطي المتصل فقد
يكون قضايا كثيرة ومع ذلك فقد يكون المقدمه واحدة مثاله المتصل ان كان
هذا الانسان به حمى لازمه وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض
منشاري فبه ذات الجنب فهذه المقدمة واحدة فان قلنا ان كان لهذا
الانسان ذات جنب فيه كذا وكذا صارت مقدمات كثيرة ومع ذلك فقد
يكون المقدمه واحدة كقولك اذا كان كذا وكان كذا وكان كذا فح يكون كذا وكذا
واما اذا كان التالي قضايا كثيرة فان المقدمه المتصله لا يكون واحدة كقولنا
اذا كان كذا فيكون كذا ويكون كذا ويكون كذا فان هذه مقدمات ثلث فان

كل واحد مما ذكر في التالي قائم بنفسه كما تقول زيد هو حيوان وابيض و
ضحاك فهذه ثلثة مقدمات او ثلثة قضايا حملية في الشرطية المحرفة وقد
يستعمل مقدمات متصلة ومنفصلة محرفة عن ظاهرها مثل ذلك قولك لا
يكون ج د او يكون اب معناه ان كان اب فلا يكون ج د ومثل ذلك قولك
لا يكون ج د او يكون اب فهو كقولك اما ان لا يكون ج د او يكون اب فهذا
القدر كاف للذكي في تفهيم المقدمات الشرطية فلنشرع في ذكر اقتراناتها

المحرفة في الشرطية

فصل في الاقترانات من المتصلات اما الاقتران الكاين من المتصلات فاما
ان يكون بان يجعل مقدم احدهما تالي الاخر او يشتركان في التالي او يشتركا
في المقدم وذلك على قياس الاشكال الحملية والشرايط فيها واحدة والنتيجة
شرطية فيحصل من اجتماع المقدم والتالي اللذين هما كالطرفين اما كلية
واما جزئية واما سالبة واما موجبة على قياس ما قيل في الاقترانات من
المنفصلات واما الاقترانات بين المنفصلتين فلا يمكن ان يكون الشركة
في جزء تام بل يكون في جزء غير تام وهو جزء تال او مقدم ويكون على هذا القياس
اما ان يكون هذا العدد زوجا واما فردا فناخذ الزوج حد الوسط ونضعه
لاجزاء الانفصال في المنفصلة الثانية فنقول كل زوج اما زوج الزوج واما
زوج الفرد واما زوج الزوج والفرد ثم نشرك في النتيجة الاوسط ونأخذ هذا
هكذا فكل عدد اما فرد واما زوج الزوج واما زوج الفرد واما زوج الزوج
والفرد فهذا هو المثال واما شرايط الانتاج فيجب ان يكون الصغرى وهي

والمنفصلات من المتصلات في الاقترانات

[illegible]

مثل

مثل المنفصلة الاولى موجبة كانت جزئية او كلية ويكون الجزء المشترك فيه
موجبا فيه والانفصال في الكبرى كليا وعليك ان تعد قرائنه وقد يرد فيها
على غير هذا الشكل الا ان ذكره بالمبسوطات من الكتب اولى فانه ابعد من
الطبايع وبالجملة ليعلم انا نورد من الاقترانات الشرطية كل ما انتاجه لا يخ
عن قريب ومناسب للطبايع في الاستعمال واما ما دق عن ذلك فذكره في
كتاب الشفا في كتاب اللواحق واما الاقتران من الحملي مع المتصل على ان الحملي
يشارك تالي المتصل والحملي مكان الكبرى ليذهب المشترك فيه ويبقى النتيجة
من المقدم ومن جزئي التالي والحملي اللذين هما كالطرفين في حد موجها مثاله
ان كان كل اب فكل ج د وكل د ه ينتج فان كان اب فكل ج ه فان كان الا
وسط موضوع الحملي ومحمول التالي على حيث ما مثلناه فانا نسمي ذلك الشكل
الاول وشريطته في الانتاج ان المتصلة ان كانت موجبة فيجب ان يكون
الحال بين التالي والحملي كالحال بين مقدمتي الحمليات في الشكل الاول ويكون
نتيجتها لو انفرد التالي والحملي نتيجة القياس والمقدم هو ما كان مقدما بحاله
واما ان كانت المتصلة سالبة فالتاليف منها من جملة ما لا نذكره في هذا الكتاب
وعليك ان تعد قرائنه واما الذي نسمي بالشكل الثاني من هذا الباب فهو
اذا كانت النسبة بين التالي والحملي الكبرى كنسبة مقدمتي الشكل الثاني في
الحمليات مثل ان نقول ان كان كل اب فكل ج د ثم نقول لا شيء من اد فان
كانت المتصلة موجبة فالشرط كما قيل في الحمليات والنتيجة على ما قلنا

وان كانت المتصلة سالبة فله حكم اخر نذكره فى غير هذا الكتاب واما القرائن
فعدها انت بنفسك واما الذى تسميه بالشكل الثالث فى هذا الباب فذ
لك اذا كانت النسبة بينهما على ما فى الثالث من حمليات فان كانت المتصلة موجبة
فالشرط كما فى الحمليات وان كانت المتصلة سالبة فحكم ما ذكر فى الكتب المبسوطة
واما القرائن فعدها انت بنفسك فان جعل فى مثل هذه الاقتران حملى مكان
الصغرى حدث اشكال ثلثة على تلك الصفة فالشكل الاول ان كانت
متصلة موجبة فالشرط فيه كالشرط فى حمليات وان كانت سالبة فحكمه مذكور
فى كتب اخرى ومثاله كل ج ب واذا كان د ه فكل ب ا فاذا كان د ه فكل ج ا
الشكل الثانى منه اما اذا كان المتصل موجبا فالشرط كما كان فى الثانى من حمليات
وان كان سالبا فحكمه فى كتب اخرى واما الشكل الثالث فلا يغادر فى شرطه
ما قيل فى الثالث حمليات ان كانت الشرطية المتصلة موجبة واما هذه الا
قترانات بعينها من جانب المقدم فهى اقل استعمالا فى العلوم والاولى ان
نذكرها فى الكتب المبسوطة وقد يقع بين المنفصل وبين حملى الواحد اقتران
والصحيح منه ان يكون حملية اى الصغرى ويكون موجبة ومحمولها موضوعا
فى الانفصال كله ويكون الشرط كله وعلى قياس الشكل الاول كقولك
كل كثير عدد فهو وكل عدد فهو اما زوج واما فرد فكل كثير اما زوج واما فرد ويكون
تاليفها اربعة وقد يقع بين منفصل صغرى وحمليات كبرى ويكون حمليات
بعدد اجزاء الانفصال مشتركا فى حد واحد اما ان يكون على سبيل تاليف
الشكل

الشكل الاول ويسمى الاستقراء التام كقولك كل متحرك اما ان يكون حيوانا
واما ان يكون نباتا واما ان يكون جمادا وكل حيوان جسم وكل نبات جسم
وكل جماد جسم فاذا كل متحرك جسم ويجب ان يكون المنفصلة واجزائها
موجبة والحمليات كليات وقد يكون على سبيل الشكل الثانى والشرط بين
اجزائه واجزاء حمليات هو الشرط الكائن بين حمليتين فى الشكل الثانى
ولا يكون على سبيل الشكل الثالث وقد يقع بين متصل ومنفصل اما فى
جزء تام وينبغى ان يكون المتصل صغرى والمنفصل كبرى والمتصل موجبة
فاحديهما لا مح كلية وما لم يكونا كليين لم يكن النتيجة كلية فيجوز ان يقال انه
ينتج متصلة ويجوز ان يقال انه ينتج منفصلة مثاله ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود واما ان يكون النهار موجودا واما ان يكون الليل موجودا
ينتج على وجهين اما متصلة هكذا فان كانت الشمس طالعة فليس الليل
موجودا او منفصلة هكذا اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون
الليل موجودا وانت تعرف حدوده واما فى جزء غير تام فيجب فى الطبع
منه ان يكون محمول التالى موضوعا فى اجزاء الانفصال والتالى كليا موجبا
ينتج الاتصال على الانفصال على الباقى من التالى ويكون النتيجة متصلة
منفصلة التالى مثاله ان كان هذا الشئ كثيرا فهو ذو عدد وكل ذو عدد
فاما زوج واما فرد وينتج انه ان كان هذا الشئ كثيرا فهو اما زوج واما
فرد وانت تعرف حدوده وكل اقتران امكن بين حملية وشرطية فان

مثله يمكن بين متصل وبين تلك الشرطية اذا كان جزء الشرطي متصلا مثل
المتصل فيشاركه في مقدم او تالي ويجب ان يقع ههنا بها نوردو اما الا
ستقصاء فيجد في الكتب البسيطه **في القياسات الاستثنائيه**

القياس الاستثنائي مؤلف من مقدمتين احديهما احد يهاشرطية و
للاخرى وضع او رفع لاحد جزئيها ويجوز ان يكون حمليه وشرطيه
وهي التي يسمى المستثناه فالمستثناه يلزمها النتيجه والشرطيه الموضوعه
تدل على اللزوم او العناد المستثناه من قياس شرطي متصل اما ان يكون
المقدم فيجب ان يكون عين المقدم لينتج عين التالي كقولنا ان كان **زج**
بشي فهو محرك اذن قد ميه لكنه بشي فهو محرك اذن قو ميه وان كان
من التالي فيجب ان يكون نقيضه لينتج نقيض المقدم كقولك لكنه ليس
بمحرك قد ميه ينتج فان ليس بشي واستثناء نقيض وعين التالي لا ينتج
شيا يبين لك بالاعتبار واما اذا كانت الشرطية منفصلة فان كانت
ذات جزئين فقط موجبتين فايهما استثنى عينه ينتج نقيض الباقي
وايهما استثنى نقيضه انتج عين التالي مثاله هذا العدد اما زوج
واما فرد ولكنه زوج فليس بفرد ولكنه فرد فليس بزوج ولكنه ليس
بزوج فهو فرد ولكنه ليس بفرد فهو زوج وان كان احد بجزئيي او
كلاهما سالبا لم ينتج الا استثناء النقيض كقولنا اما ان لا يكون هذا
الشخص حيوانا واما لا يكون نباتا لكنه حيوان فليس نبا ولكنه نبات
فليس

فليس ان وكذلك اما ان يكون عبد الله في البحر واما ان لا يغرق فانها ينتج
هذا باستثناء النقيض لبعض وستعلم ان استثناء لعين لا يفيد في شي من ذلك
وان كانت المنفصلة ذات اجزاء كثيرة متناهيه فايها استثنى نقيضه انتج
البواقي على انفصالها وايها استثنى عينه انتج البواقي ولا ينتج لك عين واحدة
منها الا باستثناء نقيض بجميع غيره واما اذا كانت الاجزاء بلا نهاية فلا يفيد استعماله
مثل ان يجعل محمولات الاجزاء الالوان الغير المتناهيه لو شيا ما اشبه ذلك في
في القياسات المركبه واما القياسات المركبه فقد يكون استثنائيات وقد يكون
اقترانيات وليس يقال تركيب القياس لما يكون المطلوب والنتيجه في كل قياس
شيا واحدا بل ذلك يسمى تكثير القياس وانما يقال تركيب القياس ان يكون
القياسات المجموعه اذا حللت الى افرادها كان ما ينتج كل واحد منها شيا اخر
الا ان نتايج بعضها مقدمات لبعض وقد اختصرت وربما لم يصرح بها فيكون
القياس القريب من المطلوب الاول قياسا من مقدمتين وانما دخلت القياسات
لتبين المقدمتين وربما اختلط بها استقراء او تمثيل وغير ذلك وسنذكر الاستقراء
والتمثيل وتركيب القياس قد يكون موصولا وهو ان لا يطوى فيه النتايج
بل تذكر مرة بالفعل نتيجة ومرة مقدمة كقولك كل **ج ب** وكل **ب ه** فكل
ج ه وكل **ه د** فكل **ج د** وعلى هذا القياس واما المنفصل فهو الذي فصلت
عنه النتايج فلم يذكر كقولك كل **ج ب** وكل **ب ه** وكل **ه د** وكل **ج د** و
القياس الذي زاده المحدثون في الشرطيات الاستثنائيه هو قياس مركب

الاستثنائيه في القياسات

في القياسات المركبه

[illegible]

واخذ واعلى انه مفرد كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان
ولا كان النهار موجودا فالاعشى يبصر والشمس طالعة فاذن الاعشى يبصر فهٰهنا
قد طويت نتيجة هي بالقوة استثناء وهي فالنهار موجود ومن تلك النتيجة يلزم
هو النتيجة في اكتساب المقدمات ولما اكتساب المقدمات فذلك بان تضع
جزئي الشئ وتاخذ خاص كل واحد منهما وحده وما يلحق كل واحد منهما من الا
جناس واجناسها وفصولها والفصول الخاصة به والعوارض اللازمة وغير
اللازمة وترتقي في ذلك وتتكثر ما امكنك وتطلب ليضم ما يحمل عليه كل واحد
منهما وتطلب ما لا يحمل على كل واحد منهما وتضع كل جملة على حدة ففي الايجاب
الكلي تنظر انه هل في جملة ما يحمل على الموضوع شئ هو في جملة ما يوضع المحمول
في السلب الكلي تنظر هل نجد في لواحق احد الطرفين ما لا يلحق الاخر وفي
ايجاب الجزئي تنظر هل في لحوقات احد الحدين ما هو ملحوق للاخر او في
لواحقه لا الكلي ما يلحق الاخر وفي السلب الجزئي تنظر هل في لحوقات احد
الجزئين ما لا يلحقه الاخر او في لواحق بعض احد الطرفين ما لا يلحق الاخر
في تحليل القياس تحليل القياس هو ان تميز المطلوب وتنظر في القول المنتج
لم هل تجد فيه شيئا ليشارك فان وجدت فانظر هل هو محمول او موضوع فاذا
وجدت فقد وجدت الصغرى او الكبرى ووجدت الاوسط ثم النظر الى ان
المط باي شكل يتبين فضم الى الاوسط الطرف الثاني من المط على هيئة ذلك
الشكل وذلك الشكل وذلك الضرب فان وجدت المقدمتين بالفعل فذلك
محصل

في اكتساب المقدمات
في تحليل القياس

اسهل ويراعى ان كان هناك تركيب فتدرج من نتيجة الى نتيجة قبلها حتى
تبلغ القياسات الاول وربما كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة
فاشتغل بالمعنى واقصد المعنى وربما كان في احدهما اسم وفي الاخر اسم اخر
او كان في الاخر قول فيجب ان يراعى جميع ذلك ويراعى الفرق بين العدول
والسلب ولا تاخذ الموجبة والموجبة المعدولة على انها سالبة في استقراء
النتائج كل نتيجة فانها تتبع عكسها وعكس نقيضها وجزئيتها وعكس
جزئيتها ان كان لها عكس وتحتها جزوى وكل قياس فانه تتبع محكم بالا
كبر على جميع موضوعات الاصغر استتباعا لما كانه بالضرورة هو بعينه وهذا
اذا كان في الشكل الاول وقد ينتج المقدمات الكاذبة صادقة ومن الحق
انه ان كان القياس صحيح التأليف صادق المقدمات وجب ان يكون
النتيجة صادقة ولكن ليس اذا استثني نقيض المقدم فقيل لكنه كاذب
المقدمات او فاسد التأليف انتج نقيض التالي وهو انه يجب ان لا ينتج
نتيجة صادقة ومثال هذا انك اذا قلت كل انسان حجر وكل حجر حيوان انتج
ان كل انسان حيوان وهذا صدق ولكن الكذب اما ان يكون في مقدمة جزئية
واما ان يكون في مقدمة كلية وان كان في مقدمة كلية فاما ان يكون الكذب
في الكل حتى يكون ضد المقدمة صادقا واما ان يكون في الجزء حتى لا يكون ضد
المقدمة صادقا بل نقيضها مثال الاول كل انسان حجر ومثال الثاني كل انسان كاتب
فان كان الكاذب في الشكل الاول مقدمة واحدة وهي الكبرى وكانت كاذبة

في استقراء النتائج

بالكلية لم يمكن ان ينتج صادقة وذلك لان نتيجتها ان كانت صادقة ثم وضع
ضدها كبرى لينتج القياس مقابل تلك النتيجة صادقا وهذا خلف فاما ان كانت
كاذبة بالجزء فلا يمنع ذلك انتاج الصدق واما ان كانت الصغرى كاذبة
او كلاهما كاذبتين او في شكل اخر فقد ينتج الصدق مع الكذب كيف كان
ويجب ان تستخرج ذلك انت بنفسك في بيان الدور واما بيان الدور

والدور

فهو ان تاخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين المقدمة الثانية وانما يمكن
هذا اذا كانت الدور في المقدمات متعاكسة متساوية ينعكس بلا تغيير
الكمية وذلك في الموجبة مثل قولنا كل انسان متفكر وكل متفكر ضحاك فكل
انسان ضحاك وايضا كل انسان ضحاك وكل ضحاك متفكر فكل انسان متفكر
وايضا كل متفكر ضحاك وكل ضحاك انسان فكل متفكر انسان وايضا كل متفكر انسان
وكل انسان ضحاك فكل متفكر ضحاك وايضا كل ضحاك انسان وكل انسان متفكر فكل
ضحاك متفكر وايضا كل ضحاك متفكر وكل متفكر انسان فكل ضحاك انسان وكل
هذا القياس ان كانت المقدمة سالبة فالعكس فيها يجب بيان الدور ان
يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فلا يسلب عن غيره كما تقول في
ايجاب الموجب خاص الايجاب على الموضوع ولا يوجب على غيره كقولك لا شيء
من الجواهر بعرض فعكسه فتقول ايجاب وما ليس بعرض فهو جوهر واذا
امكن في السلب هذا العكس امكن الدور مثل قولك كل انسان جوهر ولا شيء
من الجوهر بعرض فلا شيء من الناس بعرض ثم نقلب هذه السالبة الموجبة
معدولة

معدولة فنقول كل انسان ليس بعرض وما ليس بعرض فهو جوهر فكل انسان
جوهر ثم اليك ان تعرف الدور لكل مقدمة وفي كل شكل كيف يكون في عكس

في عكس القياس

القياس واما عكس القياس فهو ان يوخذ مقابل النتيجة بالضد او النقيض
ويضاف الى احدى المقدمتين وينتج مقابل مقابل المقدمة الاخرى احيانا
في الجدل لمنع القياس بتغيير اسم بعض حدود النتيجة لئلا تفطن مثلا
ان كان القياس ان كل ج ب وكل ب ا فانتج ان كل ج ا قلت لا شيء من ج ا
وكل ج ب فليس بعض ب ا فلا كل ب ا فقد ابطلت الكبرى او قلت لا شيء
من ج ا وكل ب ا فلا شيء من ج ب فقد ابطلت الصغرى فيجب ان تمتحن

في قياس الخلف

هذا في كل شكل وكل ضرب وباعتبار الضد والنقيض في قياس الخلف قياس
الخلف هو الذي يتبين فيه المطلوب من جهة تكذيب نقيضه نقيضه فيكون
هو بالحقيقة مركبا من قياس اقتراني وقياس استثنائي مثاله ان لم يكن كل اب
حقا فنقيضه وهو ليس كل اب حق لكن كل فهذا الاقتران من شرطي وحملي ومن
جملة ما سلف ذكره ينتج ان لم يكن كل اب فليس كل اج ثم يجعل النتيجة مقدمة و
تستثني لكن كل اج وهو نقيض التالي ينتج نقيض المقدم وهو ان كل اج وهذا
صورة قياس الخلف وصورة استثنائه بالشرطيات وان كان اكثر الناس تحير
في تحليله وقياس الخلف يتشابه بعكس القياس لانه يوخذ فيه نقيض المطلوب
ما ويقرن به مقدمة فينتج ابطال مسلم فلو ان انسانا اخذ نقيض نتيجة قياس
الخلف مع المقدمة المسلمة لانتج المطلوب بالاستقامة كما لو قال لو كل اج وكل



ج ب لاينتج كل ب ا فكل قياس خلف اذا عكس صار مستقيما و يفترق قياس الخلف
وعكس القياس فان عكس القياس هو بعد قياس معمول واما قياس الخلف فهو
مبتدأ وان كان بالقوة عكس القياس الاستقامة فانظر الآن ان كل مطلوب
ما نقيضه وكيف يمكن ان يقرن به مقدمة لينتج محالا وفي اي شكل يمكن ذلك
في القياس الذي من مقدمات متقابلة القياس الذي من مقدمات متقابلة هو قياس
مؤلف من مقدمتين مشتركتين في الحدود ومختلفين بالكيف وكلا لكن انما
يروج بان يبدل الاسم في بعض الحد وحق لا يفطن فلا يقال فيه مثلا ان
الانسان ضاحك والانسان ليس بضاحك ولكن يقولون بعد قولهم ان الا
نسان ضاحك ان البشر ليس بضاحك ونتيجة هذا القياس هو ان الشيء ليس
نفسه مثلا ان الانسان ليس ببشر وانما يستعمله المغالطون على سبيل التبكيت
وربما استعمل على سبيل الجدل اذا كان الخصم يناقض في ماخذه بان يسلم منه مقدمة
ثم يتسلم منه مقدمات اخرى ينتج نقيض تلك المسلم فيوخذ النتيجة ونقيضها ا
الاول المسلم ويعمل قياس من متقابلتين ينتج ان الشيء ليس فصل في المصادرة
على المط الاول المصادرة على المط الاول هو ان يجعل المط نفسه مقدمة
في قياس يراد فيه انتاجه كمن يقول ان كل انسان بشر وكل ضحاك وفكل
انسان ضحاك والكبرى ههنا والنتيجة شيء واحد ولكن ابدال الاسم
احتيالا ليتوهم المخالف في اي مقدمة جعلت هي النتيجة بتبديل اسم
فالمقدمة الاخرى يكون طرفاها معنى واحدا اذا اسمين مترادفين كما

قلنا ان

في القياس الذي من مقدمات متقابلة

في المصادرة

قلنا ان الانسان بشر وهو قولك ان الانسان انسان هذا اذا كانت المصادرة
على المط الاول بقياس واحد واتفق الاكثر فانما يقع ذلك في قياسات مركبة
قلت لبيه بان يكون المط مبينا بمقدمة اخرى تلك المقدمة انما انتجت بقياس
بعض مقدماته المط نفسه وكلما كان ابعد كان من القبول اقرب ثم تامل انت
كيف يمكن في كل شيء فصل في ان الشيء كيف يعلم ويجهل معا الانسان
الواحد قد يعلم الشيء بعلم لا يخصه بل يعمه وغيره ويجهله فيما يخصه فلا يعلم البتة
ويعتقد في خاصيته رايا او ظنا باطلا وهو لا يشعر مثل ان يكون الانسان يعلم ان
كل اثنين فهو عدد زوج ولا يعلم ان الاثنين الذين في يدي زيد هو زوج او
ليس بزوج وربما ظنه فردا لانه لا يعلم اثنين او عنده ما يعلم اثنين ليس يخطر
بباله ان كل اثنين زوج وهذا الجهل لا يناقض فيه لانه انما علم ان كل شيء
يكون اثنين فهو زوج ولم يعلم كل اثنين زوج وحما علم ان هذا الشيء اثنان
علم ح انه زوج بعلم الاول الكلي فيكون هذا علما كليا فلا يناقض الجهل الجزئي
وقد يمكن ان يعلم الشيء بالقوة ويجهله بالفعل بان يكون ليس بما يعلم المقدمة الكبرى
الكلية بل الصغرى ايض ولا يعلم النتيجة وتلبس عليه وذلك لان العلم بهما
شيء ما غير العلم بالنتيجة ولكنه علة العلم بالنتيجة وليس علة كيف اتفق بل اذا اقترنا
بالفعل عند الذهن ولما اذا كانا معلومين على الافتراق ولم تقترنا بعد اذا لم يخطر
ابالبال معا موجهين نحو النتيجة فليسا علة بالفعل ولا يلزم معلولهما وهو العلم
بالنتيجة بالفعل مثل ان يكون انسان يعلم ان كل بغلة عاقر علما على حده ويعلم ايض

في ان الشيء كيف يعلم ويجهل معا

ان هذا الحيوان بغلة وبراه منتفخ البطن فيظن انه حامل ولو اقترن عنده ا
لعلمان معا لما كان يظن هذا الظن وقد يمكن ان يتناقض الفكر والوهم فان
الوهم تبع الحس فكل شيء خالف المحسوسات فلعل ما كنا نعقل ان الكل ينتهي
لا الى ملاء او الى خلاء ولكنا لا نتصور في انفسنا ابدا الا ملاء او خلاء بعد
ملاء بلا نهاية ونعقل ان للكل مبدا غير مشار اليه ولا له مكان ولا هو في جهة
لكن الوهم يوجب وجوده على احد هذه الاحوال ولا يكاد التخلص منها **فصل**
في الاستقراء هو الحكم على كلي لوجود ذلك الحكم في جزئيات ذلك الكلي اما كلها
وهو الاستقراء التام واما اكثرها وهو الاستقراء المشهور وكانه يحكم بالاكبر
على الواسطة لوجود الاكبر في الاصغر ومثاله ان كل حيوان طويل العمر فهو قليل
المرارة لان كل حيوان طويل العمر فهو مثل انسان وفرس وثور والانسان
والفرس والثور قليل المرارة ومن عادتهم ان لا يذكروه على هذا النظم بل
يقتصرون على ما هو كالصغرى او ما هو كالكبرى **في التمثيل** واما التمثيل فهو الحكم
على شيء معين لوجود ذلك الحكم في شيء اخر معين او اشياء معينة على ان ذلك الحكم
كلي على المعنى المتشابه فيكون المحكوم عليه هو المطلوب والمنقول منه الحكم هو
المثال ومعنى يتشابه فيه هو الجامع وحكم مثاله ان العالم محدث لانه جسم
مؤلف فشابه البناء والبناء محدث في العلم المحدث فههنا عالم وبناء جسمية و
محدث **في الضمير** هو قياس طويت مقدمته الكبرى اما لظهورها او الاستغناء
عنها كما جرت العادة به في التعاليم كقولك خطا اج خرجا من المركز الى المحيط

فيجب انهما

فينتج انهما متساويان وقد حذفت الكبرى واما لاخفاء كذب الكبرى اذا صرح
بها كلية كقولك الخطابي هذا الانسان يخاطب العدو فهو اذا خائن
مسلم الثغر ولو قال كل من يخاطب العدو فهو خائن يشعر بما ناقض به قوله ولم
يسلم **في الرأي** هي مقدمة محمودة كلية في ان كذا كائن او غير كائن موجود او
غير موجود وصواب فعله او غير صواب ويوجد دائما في الخطابة مهملة
واذا علم منها قياس في الاغلب يصرح بتلك المقدمة على انها كبرى ويطوى
الصغرى كقولك الحسّاد يعادون والاصدقاء ينصحون **في الدليل** هو
في هذا الموضع قياس اضماري حده الاوسط شيء ولحد اذا وجد للاصغر
يتبعه وجود شيء اخر للاصغر دائما كيف كان ذلك التبع ويكون على نظام ا
لشكل الاول لو صرح بمقدمتيه ومثاله قوله هذه المراة ذات لبن فهي اذا قد ولدت
وربما سمي هذا القياس نفسه دليلا وربما سمي به الحد الاوسط **في العلامة**
فانه قياس اضماري حده الاوسط اما اعم من الطرفين معا حتى لو صرح بمقدمتيه
كان المنتج منه في موجبتين في الشكل الثاني كقولك هذه المراة مصفارة فهي
اذا حبلى واما اخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمتيه كان في الشكل الثالث
كقولك ان الشجعان ظلمة لان الحجاج كان شجاعا **واما القياس الفراسي**
فانه شبيه بالدليل من وجه وبالتمثيل من وجه والحد الاوسط فيه هيئة
بدنية يوجد الانسان المتفرس فيه والحيوان الاخر غير ناطق ويكون من شان
تلك الهيئة ان تتبع مزاجا يتبعه خلق فانه اذا سلم ان الهيئات البدنية

تتبع الامزجة والمواد فيتبع تلك الامزجة اخلاق مافيكون الاعضاء
والمواد علته للهيئة والخلق والهيئة والخلق تابعان له في البدن و
في النفس ويكون حدود هذه اربعة كحد وحد التمثيل مثل زيد و
والاسد والعزم الاعلى للموضوع وهو معنا ومسلم للشجاعة
الموجودة للاسد مسلمة ولنبين بالحجة البالغة بعد ان يتبع اصناف الحيوان المشاركة
للاسد في الاخلاق فكل ما يشاركه في الشجاعة يشاركه في هذه الهيئة ويخالفه
كثيرا في خلق اخر كالكرم المنسوب اليه الذي يخالفه فيه النمر ويشاركه في عظم
الصدر الشجاعة وما لا يشاركه في الشجاعة لا يشاركه في هذه وان شاركه في خلق
اخر كالكرم فيقال ان فلانا عريض الصدر وكل عريض الصدر شجاع لان الاسد
عريض الصدر وشجاع **فصل في التصور والتصديق** كل علم فانه اما تصور لمعنى ما
ولما تصديق وربما كان تصور بلا تصديق مثل من يتصور قول القائل
ان الخلا موجود ولا يصدق به ومثل من يتصور الانسان وليس له فيه ولا في شيء
من المفردات تصديق ولا تكذيب وكل تصديق وتصور فاما يكتسب ببحث
ما واما واقع ابتداء والذي يكتسب به التصديق هو القياس وما يشبهه من
الامور التي ذكرناها والذي يكتسب به التصور فهو الحد وما يشبهه من
الامور التي سنذكرها وللقياس اجزاء مصدق بها ومتصورة وللحد اجزاء
متصورة وليس يذهب ذلك الى غير نهاية حتى تلك الاجزاء انما يحصل
العلم بها ما لا اكتساب من اجزاء اخرى هذا شانها الى غير نهاية ولكن الامور

في البرهان ومقدماته

ينتهي

ينتهي الى مصدقات بها ومتصورات بلا واسطة ولنعد المصدق بلا واسطة
في المحسوسات هي امور اوقع التصديق بها الحس كقولك الثلج ابيض او
كقولك ان الشمس نيرة **في المجربات** هي امور اوقع التصديق بها الحس لشركة
من القياس وذلك انه اذا تكرر في احساسنا وجود شيء لشيء مثل الاسهال
للسقمونيا والحركات المرصودة للسماويات تكرر ذلك منا في الذكر واذا تكرر
ذلك منا في الذكر حدث لنا منه تجربة بسبب قياس اقترن بالذكر وهو
انه لو كان هذا الامر كالاسهال مثلا عن السقمونيا اتفاقا عرضيا لا عن مقتضى
طبيعة لكان لا يكون في اكثر الامر من غير اختلاف حتى انه لم يوجد
ذلك استندرت النفس الواقعة فطلبت سببا لما عرض من ان لم يوجد
فاذا اجتمع هذا الاحساس وهذا الذكر مع هذا القياس اذعنت النفس
بسبب ذلك التصديق بان السقمونيا من شانها ان اشربت ان يسهل صاحبها
في المتواترات المتواترات هي الامور المصدق بها من قبل تواتر الاخبار التي
لا يصح في مثلها المواطاة لا على الصدق ولا على الكذب لغرض من الاغراض
كضرورة تصديقنا بوجود الامصار والبلدان الموجودة وان لم نشاهدها
المقبولات امور اوقع التصديق بها قول من يوثق بصدقه بقول اما لامر
سماوي يختص به او لرأي وفكر قوي تميز به مثل اعتقادنا امورا قبلناها عن
ائمة الشرائع عليهم السلام **في الوهميات** هي امور اوجب اعتقادها قوة الوهم
التابعة للحس مصروفة الى حكم المحسوسات لان قوة الوهم لا يتصور فيها

في المحسوسات

في المجربات

وبهذا تمتاز عن الاستقراء

في المتواترات

المقبولات

في الوهميات

خلا فها ومثال ذلك اعتقاد الكل من الدهماء مالم يصرفوا عنه قرآءة ان
الكل ينتهى الى خلاء او يكون الملا غير متناه ومثل تصديق الاوهام الفطرية
ان كل موجود فيجب ان يكون متحيزا فى جهة وهذان المثالان من الوهميات
الكاذبة وقد يكون منها صادقة يتبعها العقل مثل انه كما لا يمكن ان
يتوهم جسمان فى مكان واحد وجسم واحد فى وقت واحد فى مكانين
فكذلك لا يوجد ولا يعقل وهذه الوهميات قوية جدا عند الذهن
والباطل منها انما يبطل بالعقل ومع بطلانه لا يزول عن الوهم ولذلك
لا يتميز فى بادى الامر عن الاوليات العقلية ومشابهتها الا انا اذا رجعنا
الى شهادة الفطرة كانت الفطرة ليشهد شهادتها بالعقليات و
معنى الفطرة ان يتوهم الانسان نفسه احصل فى الدنيا دفعة واحدة
وهو بالغ عاقل لكنه لم يسمع رايا ولم يعتقد مذهبا ولم يعاشر امة ولم
يعرف سياسة لكنه شاهد المحسوسات واخذ منها الخيالات ثم يعرض
على ذهنه شيا ويتشكك فيه فان امكنه الشك فالفطرة لا يشهد به
وان لم يمكنه الشك فهو ما توجبه الفطرة وليس كل ما يوجبه فطرة الانسان
بصادق بل كثير منها كاذب انما الصادق فطرة القوة التى يسمى عقلا
فاما فطرة الذهن بالجملة فربما كان كاذبا وانما يكون هذا الكذب فى الامور
التى ليست بمحسوسة الذات بل هى مبادى للمحسوسات كالهيولى و
الصورة بل العقل او الله جل جلاله وهى اعم من المحسوسات كالوحدة
والكثرة والتناهى والعلة والمعلول وما اشبه ذلك فان العقل لما كان
يبتدى من مقدمات يساعد عليها الوهم فلا تناقض فى شى منها
ولا يتنازع ثم اذا انتهى نتائج مضادة لمقتضى فطرة الوهم اخذ الوهم
فى الامتناع عن تسليم الحق اللازم فعلم ان هذه الفطرة فاسدة
وان السبب فيها ان هذه جبلة قوية لا يتصور شيئا الا على نحو المحسوس
وهذا مثل مساعدة الوهم للعقل فى جميع المقدمات التى انتجت ان
من الموجودات ما ليس له وضع ولا هو فى مكان ثم امتناعه عن التصديق
بوجود هذا الشى ففطرة الوهم فى المحسوسات وفى الخواص التى لها
من جهة ما هى محسوسة مصدقة يتبعها العقل بل هو آلة للعقل فى
المحسوسات واما فطرتها فى الامور التى ليست بمحسوسة لتصرفها
الى وجود محسوسات فهو فطرة مردودة محسوسة فى الذايعات
فهى مقدمات او آراء مشهورة محمودة اوجب التصديق بها اما شهادة
الكل مثل ان العدل جميل واما شهادة الاكثر واما شهادة العلماء او شهادة
اكثرهم او الافاضل منهم فيما لا يخالف فيه الجمهور وليس الذايعات من جهة
ما هى مما يقع التصديق بها فى الفطرة فان ما كان منها من الذايعات ليس
باولى عقلى ولا وهمى فانها غير فطرية ولكنها متقررة عند الانفس لان
العادة مستمرة عليها منذ الصبى وربما دعا اليها محبة التسالم والاصطلاح المضطر اليها الانسان او شى من الاخلاق

الانسانية مثل الحيا والاستيناس او سنن قديمة ولم ينسخ او الاستقراء الكثير او كون
القول في نفسه ذايعا في شرط وقيد غير بين ان يكون حقا صرفا او باطلا صرفا
فلا يفطن لذلك الشرط ويوخذ على الاطلاق واذا اردت ان تعرف الفرق
بين الذايع والفطرى فاعرض قولك العدل جميل والكذب قبيح على الفطرة
التي عرفناحالها قبل هذا الفصل وتكلف الشك فربما تجد الشك متاتيا فيها
وغير متات في ان الكل اعظم من الجزء وهو حق اولى وفى ان الكل ينتهى عند شيء
خارج خلاء او ملاء وهو باطل وهمى والاوليات والوهميات ايضا ذايعة
وربما عرض من الاسباب ما يتوقف به تيقن الوهميات فاخرجها عن الذايعات
واما الذايعات المحمودة في بادى الراى الغير المتعقب فهى اراء اذا عرضت على الاذهان
العامية الغير المتعقبة او المتفقة الغافلة عرضا بغتة اذعنت لها واذا تعقبت لم يكن
محمودة كقول القايل يجب ان تنصر اخاك ظالما او مظلوما وليس التى الواحد ذايعا في
في البادى بالقياس الى كل سامع بل الى نفس نفس في المظنونات المظنونات هى اراء
يقع التصديق بها لا على الثبات بل يخطر امكان نقيضها بالبال ولكن هذا الذهن
يكون اليها اميل فان لم يخطر امكان نقيضها بالبال وكان اذا عرض نقيضه على
الذهن لم يقبل الذهن ولم يمكنه فليس بمظنون صرف بل هو معتقد فان قيل
له مظنون فباشتراك الاسم وكانه انما يقال ذلك لمعتقد غير حق او غير واجب
القبول او غير دايم التحقيق وكان لا يخطر نقيضه بالبال لكنه اذا نبه عليه اخطره
بالبال لم يجب حتى ان يجحد او يقبل وعاد شيئا او مشكوكا فيه بحسب التنبيه فهو

الذايع

الذايع في البادى وبذلك ينفصل من المظنون في المتخيلات هى مقدمات ليست
يقال ليصدق بها بل لتخيل على انه شيء اخر على سبيل المحاكات ويتبعه في الاكثر تنفير
النفس عن الشيء او ترغيبها فيه وبالجملة قبض او بسط مثل تشبيهنا العسل
بالمرة المقيئة فينفر عن الطبع وكتشبيها التهور بالشجاعة او الجبن بالاحتياط
فيرغب فيه الطبع الاوليات هى قضايا او مقدمات تحدث في الانسان
من جهة قوته العقلية من غير سبب يوجب التصديق بها الا ذواتها والمعنى
الجاعل لها قضية وهو القوة المفكرة الجامعة بين البسايط على سبيل ايجاب وسلب
اذا احدثت البسايط من المعنى اما بعونة الحس والخيال او بوجه اخر في الانسان
ثم القهار المفكرة الجامعة فوجب ان يصدق بها الذهن ابتداء بلا علة اخرى
من غير ان يشعر ان هذا مما يستفيد في الخيال بل يظن الانسان انه دايما كان
عالما به من غير ان يكون الفطرة الواهبة تبتدع اليها على ما بينا ومثال ذلك
ان الكل اعظم من الجزء وهذا غير مستفاد من حس ولا استقراء ولا شيء اخر نعم
قد يمكن ان يفيد الحس تصور الكل والاعظم والجزء واما التصديق بهذه القضية
فمن جبلته وما كان من الوهميات صادقة على ما اوضحناه فهى في هذه الجملة في البرهان
البرهان قياس مولف من يقينيات لانتاج يقيني واليقينيات اما الاوليات
وما يجمع معها واما التجربيات واما المحسوسات وقد فهمناها واما الذايعات
والمقبولات والمظنونات فخارج عن هذه الجملة اما في البرهان المطلق البرهان المط
هو برهان اللم وهو الذى ليس انما يعطيك علة اجتماع طرفي النتيجة عند الذهن

شيا نحو

والتصديق بها فقط حتى يكون فايدته ان تعتقد ان القول لم يجب التصديق
به بل يعطيك ايضا مع ذلك علة اجتماع طرفي النتيجة في الوجود فيعلم ان
الامر هو في نفسه كذا فيكون الحد الاوسط فيه علة لتصديقك بالنتيجة
وعلة لوجود النتيجة لانه علة للحد الاكبر اما على الاطلاق كقولك هذه
الخشبة مثلا احالها شيء قوي الحرارة وكل شيء احاله شيء قوي الحرارة
فهو محترق فهذه الخشبة محترقة واما لا على الاطلاق بل علة لوجودها للاصغر
مثل ان يكون الحد الاوسط نوعا ما للاصغر او جنسا او فصلا او خاصة
فيحمل ذلك عليه او لا ويحمل لسببه على ما وضع تحته مثل قولنا كل متساوي الساقين
فهو مثلث وكل مثلث فان زواياه مساوية لقايمتين فصل في برهان
الان واما برهان الان فهو الذي انما يعطيك علة اجتماع طرفي النتيجة
عند الذهن في التصديق فيعتقد ان القول لم يجب التصديق به ولا
يعطيك ان الامر في نفسه لم هو كذلك لان الحد الاوسط فيه ليس علة
للاكبر في ذاته بوجه ولكنه علة لوجود الاكبر في الاصغر وربما كان معلولا للاكبر
كقولنا هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد احاله شيء حار فاذن قد احالها
شيء حار فالاحراق معلول احالة الشيء الحار ولكنه علة للتصديق لوجود
الحد الاكبر في الاصغر وما كان هكذا فليسم دليلا في المطالب مطلب هل وهو
يعرف الايجاب والسلب وبالجملة التصديق وهو اما مطلب هل مطلقا كقولنا
هل الله موجود وهل الخلاء موجود وانما يتعرف هل الشيء موجود المطلق او العدم
المطلق

في برهان اللم
في برهان الان
في المطالب

المطلق واما مطلب هل مقيدا كقولنا هل الله خالق البشر وهل الجسم محدث
وانما يتعرف هل الشيء موجود على حال ما او ليس مطلب بالتعرف التصور
وهو اما بحسب الاسم كقولنا القائل ما الخلاء ومعناه ما المراد باسم الخلاء
وهذا يتقدم كل مطلب واما بحسب الذات كقولك ما الانسان في وجوده
وهذا يتعرف حقيقة الذات ويتقدمه الهل المطلق في مطلب لم ومطلبها
لتعرف العلة بجواب هل وهو اما علة التصديق فقط واما علة نفس الوجود
مطلب الاي واما مطلب الاي فهو بالقوة داخل في الهل المركب المقيد
وانما يطلب به التمييز اما بالصفات الذاتية واما بالخواص فصل في الاشياء
التي عليها مدار البراهين الامور التي يلتئم بها امر البراهين وهي ثلثة موضوعات
ومسايل ومقدمات هي المبادي والموضوعات يبرهن فيها والمسايل يبرهن
عليها والمقدمات يبرهن بها فلنتكلم الان اولا في المقدمات مقدمات البرهان
يكون صادقة يقينية ذاتية وينتهي الى مقدمات اولية مقولة على الكل كلية وقد
يكون ضرورية الا على الامور المتغيرة التي هي في الاكثر على حكم ما فيكون اكثرية
ويكون علة لوجود النتيجة فيكون مناسبة في الحمل الذاتي والحمل الذاتي يقال
على وجهين فانه اما ان يكون المحمول ماخوذا في حد الموضوع كالحيوان
في حد الانسان واما ان يكون المحمول ماخوذا في حد الموضوع او جنسه مثل
الفطوسة التي يوخذ في حدها الانف والمثلث الذي يوخذ في حده
السطح وانما كان هذا ذاتيا لانه خاص الشيء من موضوع الصناعة التي الشيء

مطلب هل
مطلب ما
في مطلب لم
مطلب الاي
فيما يلتئم منه البراهين
في مقدمات البرهان
في الذاتي فيها

في جملة فهو تبع الشيء او موضوع صناعة من حيث هو هو ولا يكون دخيلا
عليه غريبا القول في الاولي يقال لها اولية من وجهين احدهما من جهة ان
التصديق بها حاصل في اول العقل مثل ان الكل اعظم من الجزء والثاني
من جهة ان الايجاب والسلب فيها لا يقال على ما هو اعم من الموضوع
قولا كليا اما الايجاب فمثل قولك كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين
فان هذا لا يحمل على ما هو اعم من المثلث حملا كليا كالشكل ولا ما هو اخص
من المثلث مثل متساوي الساقين فقد يبطل ويبقى ما هو اعم منه كالمثلث
ولا يبطل كون الزوايا مثل قائمتين واذا بطل المثلث لم يبق لما هو اعم من المثلث
كل الشكل هذا المعنى فاذا بقي المثلث محمولا على شيء وجد فيه هذا المعنى وسواء
بقي ما هو اخص منه او لم يبق واذا ارتفع المثلث المحمول على شيء ارتفع
هذا المعنى عن ذلك الشيء وان بقي له ما هو اعم من المثلث كالشكل مثلا او
ليس يحمل على كليته ما هو اعم من المثلث والاولى فقد يكون اعم كالجنس
وقد يكون متساويا ولا يكون اخص في القول على الكل المقول
على الكل ههنا غير الذي كان في كتاب القياس فان معنى المقول على الكل
ههنا هو ان يقال على كل واحد في كل زمان ما دام موضوعا بما وضع معه لان
كليات البرهان ضرورية لا تتغير والكلية هنا تزيد شريطة فانه يحتاج ان يكون
مقولا على كل واحد واحد في كل زمان ومع ذلك يكون قولا اوليا وتخصيص
الموضوع في الوجود لا يمنع كلية الحكم اذا كان الموضوع في نفس تصوره قد يمكن

ان يجعل

في الاولي فيها

في القول على الكل هنا

في الكلية هنا

ان يجعل لكثيرين وان كان عائق عن ذلك بعائق غير معناه كالشمس لا كرية بل في
الضروري هنا غير الضروري كان في كتاب القياس فانه يعني ههنا بالضروري
ما كان المحمول دائما له او مع موضوعه وان كان لا ما دام موجودا بل ما دام موصوفا
بما وضع معه مثل قولنا كل ابيض فهو بالض ولون مفرق البصر لا ما دام
ذاته موجودا بل ما دام ابيض في المناسب المناسب هو ان لا يكون المقدمات
فيه من علم غريب كمن يستعمل مثلا مقدمات هندسية في الطب بل يكون
من ذلك العلم بعينه او من مناسبه لان المحمولات يجب ان يكون ذاتية والذاتي
يكون من ذلك العلم بعينه او من علم يشاركه في موضوعه بنحو ما على نحو ما نوضح
ولان مقدمات البرهانية علة للنتيجة والعلة مناسبة للمعلول بوجه ما فلهذا
اذا قال الطبيب ان الجرح المستدير لا يندمل الا ابطاء من الزوايا لان
الدائرة اوسع من الزوايا الاشكال لم يكن برهن من الطب في الموضوعات
واما الموضوعات فهي الامور التي توضع في العلوم ويطلب اعراضها الذاتية
مثل المقدمات المقادير الهندسة ومثل العدد للحساب ومثل الجسم من جهة
ما يتحرك ويسكن للعلم الطبيعي ومثل الموجود والواحد للعلم الالهي ولكل
منها اعراض ذاتية تخصه مثل المنطق والاصم للمقادير ومثل الشكل لها ومثل
الزوج والفرد للعدد ومثل الاستحالة والنمو والذبول وغير ذلك للجسم
الطبيعي ومثل القوة والفعل والتمام والنقصان والقدم وما اشبهها
للوجود وقد يكون الموضوع واحدا مثل الجسم الطبيعي وقد يكون امورا

في الضروري هنا

في المناسب

في الموضوعات برهان

كثيرا متجانسة او متشابهة او متناسبة مثل الخط والسطح للهندسة واما المسائل
البرهانية فهي القضايا الخاصة بعلم علم المشكوك فيها المط برهانها وموضوعاتها
(في المسائل البرهانية)
اما موضوع العلم نفسه كقولنا كل مقدار ما مشارك او مباين واما موضوع العلم
مع عرض ذاتي له كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان
واما نوع من موضوع مثل ان كل خط يمكن ان ينقسم بنصفين واما نوع من موضوعه
مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قام على خط فان الزاويتين كذا واما عرض ذاتي له
مثل قولنا كل مثلث فان زواياه كذا في محمولات البرهان واما المحمول فلا يجوز ان يكون
(في محمولات البرهان)
للموضوع ذاتيا بمعنى الداخل في حد الموضوع لان وجود هذا الموضوع بين بنفسه
اللهم الا في حالين احدهما ان يكون الموضوع متخيلا بعد وانما تعرف باسم
خارجية مثلا او باسم فقط وذاته لم يحقق به بعد مثل طلبنا انه هل النفس جوهر
ام لا لانا انما يكون حق قد عرفنا من النفس الاسم وفعلا ما ولم نعرف بعد ذاتها
فالموضوع بالحقيقة عارض ذاتي للنفس وهو الفاعل لذلك الفعل كالمحرك و
المدرك ومثل الابيض للثلج والمط جنس المعروض له وهو غير مقوم لماهية ذلك
ذلك العارض تقويم المحمول لانه الذاتية والحالة الثانية ان يكون البرهان
ليس يراد به التصديق مع العلة اعني الان واللم مقابل العلة وحدها مثل انه اذا
كنا نعلم ان الانسان جوهر ويكون الجوهر ليس له اوليا فنريد ان نعلم العلة فنقول
لانه جسم ولكن الذاتي بالمعنى الثاني هو المط في المسائل البرهانية واما في المقدمات
فلا يجوز ان يتفق المقدمتان في الحمل الذاتي بقياس المعنى الاول حتى يكون
معا ذاتيتين

معا ذاتيتين بذلك الاعتبار وان كان الكبرى ذاتيا لم يضر للاصغر بذلك المعنى
وقد بينا ان هذا المعنى غير منحط الا بالحالتين المذكورتين ويجوز ان يكون
المقدمتان جميعا ذاتيتين بالمعنى الثاني ويجوز ان يكون الصغرى ذاتيا
بالمعنى الاول والكبرى بالمعنى الثاني وبالعكس الاصول التي اولا
(الاصول المعلومة قبل البراهين)
قبل البراهين ثلث حدود واوضاع ويقينيات فالحدود يفيد تصور ما لا يكون
(الحدود)
بين التصور من موضوعات الصناعة ومن عوارض الصناعة مثل ان النقطة
طرف لا جزء له والخط طول كذا ومثل ان المثلث شكل يحيط به كذا وليس
تفيد تصديقا البتة ولا انها ايجاب ولا سلب واما الاوضاع فهي المقدمات
(الاوضاع)
التي ليست تتبين في نفسها ولكن المعلم يريد وعلى تسلمها وبيانها اما في علم اخر
اما بعد حين في ذلك العلم بعينه مثل ما نقول في اوايل الهندسة ان لنا
ان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم ولنا ان نعمل دايرة كل نقطة وبقدر
كل بعد بل مثل ان الخطين اذا وقع عليهما خط مستقيم وكانت الزاويتان
اللتان من جهة واحدة اقل من قايمتين فان الخطين يلتقيان من تلك الجهة
فما كان من الاوضاع يتسلمه المتعلم من غير ان يكون له في نفسه عناد سمي
اصلا موضوعا على الاطلاق وما كان يتسلمه مسامحة وفي نفسه عناد يسمى
مصادرة واما اليقينيات فمثل ان المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية
(اليقينيات)
فمنها خاصية بالعلم مثل قولنا ان كل مقدار اما مشارك واما مباين ومنها
عامية مثل ان كل شيء يصدق عليه اما الايجاب واما السلب العاميات

تخصيص في العلوم فلا يقال في الهندسة ان كل شيء اما مساوه واما غير مساوه
بل كل مقدار وربما خصص من الجانبين جميعا كقولهم كل مقدار اما منطق
واما اصم والعلوم اما متباينة واما متناسبة والمتباينة هي التي موضوعاتها لا تشترك
في الذات ولا في الجنس مثل علم العدد والعلم الطبيعي والمتناسبة اما متساوية
في المرتبة واما بعضها في بعض واما بعضها تحت بعض واما المتساوية في
المرتبة فمثل العدد والهندسة فان موضوعيهما يتجانسان لان المقدار
والعدد نوعا الكم ومثل العلم الطبيعي وعلم النجوم فان موضوعيهما شيء واحد
وهو جرم العالم ولكن النظرين مختلفان فهذا ينظر من جهة ما يتحرك ويسكن
ويتخرج ويتخرق وما اشبه ذلك ويحوم الكرة حول الكيف وذلك ينظر
من جهة ما يتكمم وعوارضه ولذلك كثيرا ما يشتركان في المسائل لكن احدهما
يعطي برهانا من العلة برهان اللم والاخر يعطي برهان الان او احدهما
يعطي برهانا عن علة فاعلية والاخر عن علة صورية واما المختلفة في المرتبة
وبعضها في بعض فمثل المخروطات في الهندسة لان المخروطات ينظر
في نوع موضوع الهندسة واما المختلفة في المرتبة وبعضها تحت بعض
فلا يخلو اما ان يكون العالي ليس موضوعه بالحقيقة جنسا لموضوع السافل
بل هو كالجنس لعمومه وان كان لا على نحو عموم الجنس ولو كان على نحو عموم
الجنس لم يمتنع ان يكون السافل نوعا منه كالمخروطات من الهندسة
وهذا مثل العلوم الجزئية تحت الفلسفة الاولى التي موضوعها الموجود المطلق
بما هو

بما هو موجود مطلق واما ان يكون العالي جنسا لموضوع الاسفل ولكن لم
يوخذ الاسفل من جهة ما هو نوع الاعلى مطلقا بل قرن بعرض ما واخذ
مع ذلك العرض موضوعا ونظر في اعراضه الذاتية من جهة ما هو كذلك وهذا
كالنظر في الاكر المتحركة تحت علم الهندسة ومثل النظر في المناظر لان موضوعات
المناظر خطوط عرض لها ان فرضت متصلة بحدقة نفذت في مشف فاقصت
باطراف جسم وربما كان الموضوع في علم والعرض من علم اخر لكن البحث عنه
يكون من جهة ما له ذلك العرض الذي هو له غريب والموضوع اخر ذاتي مثل
الموسيقى الذي موضوعه النغم وهو من عوارض العلم الطبيعي وانما يبحث
الموسيقى عن النغم من جهة ما فيها عارض غريب هو ذاتي لموضوع
اخر اعني المناسبة العددية فهو لذلك تحت العدد لا تحت العلم
الطبيعي وهو ان يوخذ ما هو مسئلة في علم مقدمة في علم اخر فالعلم الذي — في تعاون العلوم صح
منه المسئلة يعين العلم الذي فيه المقدمة وهذا على وجوه ثلثة احدها ان
يكون احد العلمين تحت الاخر فيستفيد العلم السافل مباديه من العالي
مثل الموسيقى من العدد والطب من الطبيعي والعلوم كلها من الفلسفة
الاولى واما ان يكون العلمان مشاركين في الموضوع كالطبيعي والنجوم في
جرم الكل فاحدهما ينظر في جوهر الموضوع كالطبيعي والاخر في عوارضه
كالنجوم فان الناظر في جوهر الموضوع يفيد الاخر المبادي مثل
استفادة المنجم من الطبيعي ان الحركة الفلكية يجب ان يكون مستديرة

وامّا ان يكون العلمان متشاركين في الجنس واحدهما ينظر في نوع ابسط كا
لحساب والآخر في نوع اكثر تركيبا كالهندسة فان الناظر في الابسط
يفيد الآخر مبادى كما يفيد العدد الهندسة مثل ما في عاشرة اوقليدس
نقل البرهان قد يقال لاخذ المبدأ على نحو ما ذكرناه وقد يقال كما برهن على
المخروط البصرى في المناظر ببرهان هندسى لوجود المخروط عن الاضافة
الى البصر لكان عليه ذلك البرهان بعينه وذلك لان الحد الاوسط
يكون من العلم الآخر والحد الاصغر من ذلك العلم اشتراك العلوم في المسائل
قد يقع تارة على ما قلناه وتارة يقع بين علم عال وبين علم سافل وكل واحد
منهما يعطى برهان لم مثل ان يكون بعض العلل في العلم العالى مثل العلل
المفارقة للاجسام الطبيعية وبعضها في العلم السافل مثل العلل
المقارنة لها كالهيولى والصورة فاذا اعطى البرهان من العلل المقارنة كان
من العلم السافل وان اعطى من العلل المفارقة كان من العلم العالى البرهان
يعطى اليقين الدائم وليس في شيء من الفاسدات عقد دائم لان المقدمات
الصغرى في القياسات على الفاسدات لا يكون دائمة الصدق فلا يكون برهانا
فتبين انه لا برهان عليها ولا حد فانا سنوضح ان البرهان والحد متشاركان
في الاجزاء ما لا برهان عليه فلا حد له وكيف يكون له حد وانما يتميز بالعوارض
الغير المقدمة فاما المقومات فنترك لها اما الاشياء الثلثة التي عليها مبنى
البرهان اولها الموضوعات فيجب ان يعطى حدودها وهويتها ان كانت
خفية

في نقل البرهان

خفية الحدود كالنقطة والجذر ونسلم وجودها تسليما مقدما وهي مبداء او موضوع
او مصادرة واما المطلوبات وهي العوارض الذاتية فان كانت خفية الحدود
اعطى حدودها مثل الاصم والمنطق وما اشبه ذلك واما وجودها للموضوعات
فيؤخر الى مرتبة في البيان البرهانى واما المبادى فيجب ان يسلم تسليما انها
ويوضع وضعا من جهة العلل اختلاف برهان الان واللم في علم واحد يمكن
على وجهين احدهما ان يكون احد القياسين قد اعطى علة بعيدة وقد يبقى
بعدها بحث بلم فيكون اعطاء اللم يستكمل بعد وقد يكون هذا في المطلوب
الموجب كمن يضع العلة في ان فلانا نائم لانه الشارب سهرا لانه ارتعش خيطه ويكون
في السالب كمن يضع العلة في جواب من سأل ان الحائط لم لا يتنفس انه ليس بحيوان
لانه ليس بذي رئة وهو الجواب الصواب فان وجود الرئة علة متعاكسة
للتنفس وسلبها لسلب التنفس والوجه الثانى في ان يكون احد القياسين
فيه علة دون الآخر وذلك مثل قياس من يقول ان الكواكب النيرة الثابتة بعيدة
جدا لانها تلمع وكل ما يلمع فهو بعيد جدا ثم يقول ان من المتحيرات قريبة وكل قريب
جدا فانه لا تلمع فالمتحيرات لا تلمع فاذن قريبة. في كيفية دخول الممكنات في البرهان
اما الممكنات الاكثرية فلعلها لا تفوق علل اكثرية اذا جعلت حدودا اوسط اوقعت
علما وظنا مكتسبا غالبا اما العلم فبان النتيجة اكثرية وذلك يقين واما الظن
فبانها يكون لان الامر اذا صح ان له علة اكثرية توقع كونه وهذا مثل نبات الشعر
على الذقن عند البلوغ لعلة استحصاف البشرة وسانية البخار والاكثرية

في كيفية دخول الممكنات في البرهان

ففيها ضرورة تامة وجبة فلذلك تميز وجودها عن وجود نقايضهما وقد عرف
ذلك في الكتب المفصلة ولما الاتفاقيات فقد يمكن ان يبرهن عليها انها اتفاقية
واتفاد لغاية في جهة الامكان ولا برهان عليها من جهة انها يكون او لا يكون

في اكتساب الحد

البتة والا لرجح ذلك الطرف وصار اكثريا في الحد لا يمكن اكتساب الحد بالبرهان
لانه لا بد ح من حد اوسط مساو للطرفين لان الحد والمحدود متساويان
وذلك الاوسط لا يخ انه اما ان يكون حدا اخر او يكون رسما او خاصة فلما
الحد الاخر فان السوال في اكتسابه ثابت فالامر ذاهب الى غير النهاية وان

في عدم اكتسابه بالبرهان

اكتسب لا بحد ثالث بل بالحد الاول فذلك دور وان اكتسب بوجه اخر
غير البرهان فلم لا يكتسب به هذا الحد وعلى انه لا يجوز ان يكون لشي واحد
حدان تامان على ما سنوضح بعد وان كانت الواسطة غير حد فكيف صار ما
ليس بحد لعرف وجود المحدود من الامر الذاتي المقوم له وهو الحد حتى
يكتسب وايض فهل يكون الحد انما حمل في الكبرى على الاوسط على انه محمول
مطلق او حمل على انه حد له فان حمل على الاوسط على انه محمول مطلق انتج انه
محمول على الاصغر فقط ولم تعرف من ذلك انه له حد ولم يكن الى ذلك القياس
فاما قد بينا ان حمل الحد واجزايه على المحدود مما لا يحتاج فيه الى برهان وان
حمل على انه حد الاوسط فهو كاذب فانه ليس حد النوع هو بعينه حد خاصته
فليس حد الانسان هو بعينه حد الضاحك الان يقول قايل انه حمل على
الاوسط بانه حد لموضوعه اي ان ما هو موضوع الاوسط فهذا حده فان

حد الاوسط

هذا ايض كاذب فان الباكي والخجل وساير الخواص والفصول المساوية يحمل
عليها الخاصة وليس حد لها فان قيل انه يحمل على الاوسط على انه حد ما هو
موضوع للاوسط وصفا حقيقيا وصفا النوع لخواصه فيكون قد اخذ المط

حد النوع

في عدم اكتسابه بالقسمة

في بيان نفسه فانه لو كان هذا معلوما لما احتيج الى البرهان والحد لا يكتسب
بالقسمة فان القسمة تضع اقساما ولا تحمل من الاقسام شيئا بعينه الان يوضع

ويحصل

وضعا من غير ان يكون للقسمة فيه مدخل واما استثناء نقيض قسم ليبقى القسم الداخل
في الحد فهو اثبات الشي بما هو مثله او اخفى منه فانك اذا قلت لكن ليس الانسان
غير ناطق فهو اذا ناطق لم يكن اخذت في الاستثناء شيئا اعرف من النتيجة وايض فان
الحد لا يكتسب من حد الضد فليس لكل محدود ضد ولا ايض حد احد
الضدين اولى بذلك من حد الضد الاخر وايض فان الاستقراء لا يفيد
علما كليا فكيف يفيد الحد ولانك ان استقريت ان الحد لكل شخص حتى
تجعله حد النوع فقد كذبت وان قلت ان الحد محمول على كل شخص من غير
زيادة فليس توجب هذا ان يكون حدا للنوع وان قلت ان الحد حد النوع

في اقتناصه بالتركيب

كل واحد من تلك الاشخاص فقد صادرت على المط الاول فلم يبق اذا الاستقراء
وجه في اكتساب الحد لكن الحد تقتنص بالتركيب وذلك بان تعمد الاشخاص
التي لا تنقسم وتنظر في اي جنس هو من العشرة التي سنذكرها فيأخذ جميع
المحمولات المقومة لها التي في ذلك الجنس او في الشي الذي يقوم لها مثل
الحس فانه يكون اولا للحيوان ثم النطق وايض مثل الجسم فانه اولا للحيوان

ثم الناطق ويتحرى ان لايكون فى المجموع شىء مكرر ونحن لانشعر كما تقول جسم
ذو نفس حساس ثم تقول معها حيوان فيكون الحيوان مكررا تارة بالتفصيل
والحد وتارة بالاجمال والتمييز فاذا جمعنا هذه المحمولات وجدناها شيئا
مساويا للمحدود من وجهين اثنين فهو الحد لما الحد الوجهين فالمساواة فى
الحمل اعنى ان يكون كلما يحمل عليه منها هذا الحمل فانه ذاك وكل ما هو ذاك فيحمل
عليه هذا الحمل والثانى المساواة فى المعنى وهو ان يكون والاعلى كمال حقيقة
ذاته لا يشذ منها عنه شىء فان كثيرا مما يتميز بالذات يكون قد اخل ببعض الا
جناس او ببعض الفصول فيكون مساويا فى الحمل ولا يكون مساويا فى المعنى
ولا يكون كقولك فى حد الانسان انه جسم ناطق مايت مثلا فان هذا
ليس بحد حقيقى بل هو ناقص لان الجنس القريب غير موضوع فيه او
قولك فى حد الحيوان انه جسم ذو نفس حساس من غير ان يقول ومتحرك
بالارادة فان هذا مساويا فى الحمل وناقص فى المعنى ولا يلتفت فى الحد
الى ان يكون وجيزا بل لا يتم الحد حق بان نميز على الايجاز مالم يوضع من الجنس
القريب باسمه او بحده ان لم يوجد الحمل له اسم فيكون قد اشتمل على المهية
ثم يوفى بعده بجميع الفصول الذاتية وان كانت الفاوكانت بواحد منها كفاية
فى التمييز فانك اذا تركت بعض الفصول فقد تركت بعض الذات
والحد عنوان للذات وبيان له فيجب ان يقوم فى النفس الحد صورة معقولة
ساوية للصورة الموجودة بتمامها فيعرض ان يتميز ايضا المحدود
والحكماء

والحكماء لايطلبون فى الحدود التمييز وان لحقها التمييز بل يطلبون تحقق
ذات الشىء وحقيقته ولذلك فلا حد بالحقيقة فالاوجود له انما ذلك قول
بشرح الاسم وكذلك ياخذ الفيلسوف الحد بانه قول دال على المهية ولم
يقل قول وجيز مميز كما ان عادة المحدثين ان يقولوا ولئلا ما دمتم تحد بل
من اخذ فى تحديده العنصر وحده فقط كالطبيعيين فى تحديدهم الغضب
بانه غليان دم القلب او الصورة فقط كالجدليين فى تحديدهم الغضب
بانه شهوة الانتقام لا لانهما لم يميزا بل لانهما لم يوفيا كمال المهية بل قد
امر بان يحد من كليهما بمجموعين وان لا يخل بذكر سبب ذاتى فى التحديد
فعلى هذا يجب ان نقيض المحدود للانواع وليس الاجناس فان
يوخذ الفصول التى يحض الانواع وقد يحذف فما يعنى ان كان اسما
مفردا فصل باعتبار المحمولات وان كان من لفظ فهو الحد والقسمة ايضا مغنية
فى الحد اذا كانت بالذاتيات وكانت القسمة للاعم قسمة من طريق ما هو
هو فان قسمة الحيوان الى ذى الرجلين وكثير الارجل ليست قسمة له من
طريق ما هو حيوان بل من طريق ما هو ماشى فانه لكونه ماشيا استعد
لهذه القسمة لا لكونه حيوانا فان الحيوان لا يكفى لهذا الاستعداد
اولا مالم يحصل لها طبيعة المشى فلو كان الحيوان غير ماش لم يستعد لهذه
القسمة البتة واذا فعلت هذا حفظت الترتيب ويجب ان يراعى شرطا
ثالثا وهو ان لا يقف فى الوسط بل تقسم وتقسم حتى ينتهى الى الذاتيات

في الاجناس العشرة

التي اذا قسمتها وقعت في عرضيات او اشخاص فان القسمة من الجوهر اذا انتهت
الى الانسان وقعت ولم تنقسم بعد بالذاتيات وبعد ذلك اما ان ينقسم
الشئ الى الاشخاص او الى فصول عرضية كالكاتب والامي والمحترف والغاصب
وغير ذلك واما هذه الاجناس العشرة فمنها الجوهر وهو كل ما وجود ذاته
ليس في موضوع اى شئ في محل قريب وقد قام بنفسه دونه بالفعل لا
بتقويمه

الجوهر

ومنها الكم وهو الشئ الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة
والتجزي وهو اما ان يكون متصلا اذ يوجد لاجزائه بالقوة حد مشترك
يتلاقى عنده ويتحد به كالنقطة للخط واما ان يكون منفصلا لا يوجد
لاجزائه ذلك بالقوة لا بالفعل كالعدد والمتصل قد يكون ذا وضع وقد
يكون عديم الوضع وذو الوضع هو الذي يوجد لاجزائه اتصال
وثبات او مكان ان يشار الى كل واحد منها اين هو من الاخر
فمن ذلك ما يقبل القسمة في جهة واحدة وهو الخط ومنه ما يقبل
في جهتين متقاطعتين على قوايم وهو السطح ومنه ما يقبل في ثلث
جهات قايم بعضها على بعض وهو الجسم والمكان ايضا ذو وضع لانه
السطح الباطن من حد الحاوي واما الزمان فهو مقدار للحركة الا انه ليس
ذو وضع اذ لا يوجد اجزاؤه معا وان كان له اتصال اذ ماضيه ومستقبله
يتحدان بطرف هو الان واما العدد فهو بالحقيقة الكم المنفصل

الكم

ومن
المقولات العشرة الاضافة وهو المعنى الذي وجوده بالقياس

الاضافة

الى شئ اخر

الى شئ اخر وليس له وجود غيره مثل الابوة بالقياس الى البنوة لا كالاب فانه
له وجود يخصه كالانسانية واما الكيف فهو كل هيئة قارة في جسم لا يوجب
اعتبار وجودها فيه نسبة الجسم الى خارج ولا نسبة واقعة في اجزائه ولا
بالجملة اعتبار ايكون به ذا جزء مثل البياض والسواد وهو اما ان يكون مختصا
بالكم من جهة ما هو كم كالتربيع بالسطح والاستقامة بالخط والفردية بالعدد
واما ان لا يكون مختصا به وغير المختص به اما ان يكون محسوسا ينفعل عن
الحواس ويوخذ بانفعال المزاجات فالراسخ منه مثل صفرة الذهب و
حلاوة العسل ويسمى كيفيات انفعاليات وسريع الزوال منه وان
كان كيفية بالحقيقة فلا يسمى الكيفية بل انفعالات لسرعة استحالتها
مثل حمرة الخجل وصفرة الوجل ومنها ما لا يكون محسوسة وهذا فاما ان يكون
استعدادات انما يتصور في النفس بالقياس الى كمالات فان كان
استعدادا للمقاومة واللانفعال سمي قوة طبيعية كالمصحاحية والصلابة
وان كان استعدادا لسرعة الاذعان والانفعال سمي لا قوة طبيعية
مثل الممراضية واللين واما ان يكون هيات هي في انفسها كمالات
لا يتصور انها استعدادات لكمالات اخرى ويكون مع ذلك غير
محسوسة بذاتها فما كان فيها ثابتا يسمى ملكة مثل العلم والصحة وما
كان سريع الزوال سمي حالا مثل غضب الحليم ومرض المصحاح
وفرق بين الصحة والمصحاحية فان المصحاح قد لا يكون صحيحا والممراض

الكيف

[الاين] [متى] [الوضع] [الملك]

قد يكون صحيحا ومن جملة العشرة الاين وهو كون الجوهر في مكانه الذي يكون
فيه ككون زيد في السوق ومتى وهو كون الجوهر في زمانه الذي يكون فيه
مثل كون هذا الامر والوضع وهو كون الجسم بحيث يكون لاجزائه بعضها
الى بعض نسبة في الانحراف والموازاة والجهات واجزاء المكان ان كان
في مكان مثل القيام والقعود وهو في المعنيين غير الوضع المذكور في باب
الكم والملك ولست احصله ويشبه ان يكون كون الجوهر في جوهر آخر يشمله
وينتقل بانتقاله مثل التلبس والتسلح والفعل وهو نسبة الجوهر الى امر موجود

[الفعل]

منه في غيره غير قار الذات بل لا يزال يتجدد ويتصرم كالتسخين والتبريد
والانفعال وهو نسبة الجوهر الى حالة فيه بهذه الصفة مثل التسخن والتقطع

[الانفعال] [في مشاركة الحد والبرهان]

في مشاركة الحد والبرهان اما كما لا نطلب العلة بلم الابعد مطلب هل كذلك
لا نطلب بما الحقيقة الابعد هل وعن كل واحد منها جواب لكن الحقيقي من الجواب
عن لم هو الجواب بالعلة الذاتية وايضا فان العلة الذاتية مقومة للشيء فهي
اذا داخلة في الحد وفي جواب ما هو فيتفق اذا التداخل في الجوابين مثاله لم
انكسف القمر فنقول لانه توسط بينه وبين الشمس الارض فانمحى نوره ثم
يقول ما كسوف القمر فنقول هو انمحاء نور القمر لتوسط الارض لكن هذا
الحد الكامل للكسوف لا يكون عند التحقيق حدا واحدا في البرهان بل حدين
اي لا يكون جزأين مقدمة البرهان بل جزئين فالذي يحمل منها على الموضوع
في البرهان اولا وهو الحد الاوسط يكون في الحد محمولا اولا لانك
نقول

تقول في البرهان ان القمر قد توسط الارض بينه وبين الشمس وكل مستضيء من
الشمس توسط بينها الارض فانه ينمحي ضوءه فينتج ان القمر ينمحي ضوءه ثم تقول
والمنمحي ضوءه منكسف فالقمر اذا منكسف فاولا حملت التوسط ثم الانمحاء
وفي الحد التام تورد اولا الانمحاء ثم التوسط لانك تقول ان انكساف القمر
هو انمحاء ضوءه لتوسط الارض فان جعلت كل واحد من توسط الارض

[مبدأ البرهان] [نتيجة البرهان]

والانمحاء الضوء حدا اذا اتفق ان كان مميزا او كان حدا ما وان لم يكن تاما
سمي الذي يكون منها الحد الاوسط في القياس حدا هو مبدأ برهان كما
تقول في مثال آخر ان الرعد هو صوت انطفاء النار في الغمام او الغضب
شهوة الانتقام ويسمى الذي يكون منها حدا آخر حدا هو نتيجة برهان كقولك

[تحقق]

ان الكسوف انمحاء ضوء القمر والغضب غليان دم القلب وهذا انما يتفق
اذا كان بعض اجزاء الحد التام علة للجزء الآخر فان اقتصر على العلة كتوسط
الارض كان الحد يسمى مبدأ برهان وان اقتصر على المعلول كالانمحاء كان

[اقسام الحد]

الحد يسمى نتيجة برهان والحد التام مجموعهما مع الجنس والحد يقال بالتشكيك
على خمسة اشياء فمن ذلك الحد الشارح بمعنى الاسم ولا يعتبر فيه وجود
الشيء فان كان وجود الشيء مشكلا اخذ الحد اولا على انه شارح الاسم كتحديد
المثلث المتساوي الاضلاع في افتتاح كتاب اقليدس فاذا صح للشيء وجود
علم ح ان الحد لم يكن بحسب الاسم فقط وقد يقال حد لما كان بحسب الذات
فمنه ما هو نتيجة برهان ومنه ما هو مبدأ برهان ومنه ما هو حد تام يجمع منهما

ومنه ما هو حدّ للامور لا علل لها ولا اسباب او اسبابها وعللها غير داخلة
فى جواهرها مثل تحديد النقطة والوحدة والخط وما اشبه ذلك فان حدودها
لا تجب الاسم فقط ولا مبدا برهان ولا نتيجة برهان ولا مركب منهما
والعلل الاربع وتوسطها فى البراهين ويوجد علة للفاعل ومبدا الحركة مثل النجار
للكرسى والاب للصبى ويوجد علة للمادة وما يحتاج ان يكون حتى يقبل هيئة
الشئ مثل الخشب ودم الطمث ويوجد علة للصورة فى كل شئ يكون فانه
ما لم تقترن الصورة بالمادة لم يتكون الشئ ويوجد علة للغاية والشئ الذى
نحوه ولاجله الشئ مثل السكنى للبيت ولكل واحدة من هذه اما قريبة كالعفونة
للحمى واما بعيدة كالسدة واما بالقوة واما بالفعل واما خاصة كالبنا للبيت
واما عامة واما بالذات مثل السقمونيا يسخن بذاته واما بالعرض مثل السقمونيا يبرد
لانه يزيل المسخن (من الصفراء) او شرب الماء البارد ويسخن لانه يجمع المسخن وانما يجب
ان يعطى فى البراهين العلة التى بالذات الخاصة القريبة التى بالفعل حتى
ينقطع سؤال اللم والاخر بعد ثابت والعلل الاربع قد يقع حد وحدا
وسط فى البراهين لانتاج قضايا محمولاتها اعراض ذاتية واما العلة الفاعلية
والقابلية فلا يجب من وضعها وضع المعلول وانتاجه ما لم يقترن بذلك
ما يدل على صيرورتها علة بالفعل مثل اقتران انفعال الافيون من الحرارة
الغريزية التى فى الابدان بالقوة المبردة التى فيه فانه ح يجب عن قوته
التبريد وكذلك تجد فى كثير من المواد ولكن كثير من الامور الطبيعية يلزم
ثم قد

عن اقتران موادها بفواعلها ان يوجد المعلول ضرورة بل هذا فى كلها وكثير
منها لا يوجد ما دامت على الطباع التى يجب الا ويوجد الكائن كنطفة الانسان
وكانه لا فرق بين القسمين وهذه الضرورة لا يمنع ان يكون لغاية كما
ستوضح فى العلوم فلا يمتنع اذا استعمال الغاية فى براهينها وفى براهين
ما لم يكن هكذا من الكائنات الغير الطبيعية لا مانع البتة عن استعمال
الغاية بل لابد منها بحيث يكون المعلول انما يجب باجتماع الفاعل والقابل
معا فان الواحد منها لا يكفى حدا اوسط ما لم يجتمعا بعد مثلا لم كانت
الاسنان الطواحن عريضة فنقول لان المادة كانت تامة الاستعداد
لذلك الفاعل التام وقد تلاقيا ونقول (عند استعمال الغاية) لم الاسنان الاضراس اريد
منها الطحن وكل ما يراد منها الطحن يعرض واما الصورة المادية فلا يحتاج
الى شرط فى ادخالها الوسط كما نقول لم هذا الجسم محترق فنقول لانه
لوصول صورة مادية وكان الغاية فى اكثر الامر يفيد اللم المجرد دون
الان وقد يجتمع فى الشئ علل فوق واحدة وحتى الاربعة كلها وقد
يكون لبعض الاشياء بعض العلل دون بعض فلذلك لا يدخل فى
حدود التعليميات ولا براهينها علة مادية فقد قلنا فى العلل وفى دخولها
فى البراهين واما دخولها فى الحدود فلما اوضحنا من ان العلل الذاتية مقومة
واذا كان الشئ علة مساوية او اعم وكانت ذاتية فدخولها ظ واما العلل
التى اخص من الشئ مثل ان للحمى عللا كالعفونة وكالحركة العنيفة للروح

توسط العلل الاربع فى البراهين

توسطها فى الحدود

اواشتعال من غير عفونة والصوت ايضا انطفاء نار وانكسار قمقم وقرع جسم وما
اشبه ذلك فليس شيء منها يدخل في الحد ويدخل في البرهان واما في الحد فيطلب
الشيء الجامع لها ان وجد مثل القرع المقاوم لجميع ذلك فيكون هو العلة التي
تدخل في الحد وحده واما العلل الخاصية فلحد وحد انواع الشيء مثل انطفاء النار
لحد الرعد لا الصوت المطلق وقد يحد الشيء بجميع علله الاربع ان كانت له
وكانت ذاتية كما يحد القدوم بانه اله صناعية من حديد شكلها كذا ليقطع
به الخشب نحتا فالالة جنس والصناعة تدل على المبدا الفاعل والشكل يدل
على الصورة والنحت على الغاية والحديد على المادة في هذه الابواب كلام
طويل لا يليق بالمختصرات **فصل** ان في الكائنات امورا بعضها علل
لبعض في الدور فكذلك القياسات التي تكون منها تكون دورا مثل انه
لو كانت السحاب فقيل لانه كان بخارا فقيل لم كان بخارا فقيل لان الارض
كانت ندية وفعل فيها الحر فقيل لم كانت الارض ندية فقيل لانه كان مطر
فقيل لم كانت مطر فقيل لانه كانت سحاب فينتج من هذا انه كان سحاب
دون اوساط انه كان سحاب وان كانت منها كذا وسايط اخرى ولكن لا
فرق في البرهان الدوري بين ان يكون حد قد وقع مكررا بلا واسط بين طرفي
تكراره او وقع مكررا وبين طرفي تكراره وسايط ولكن المثال الذي اوردناه
ليس في الحقيقة دورا لان السحاب الواقع حدا اكبر والسحاب الواقع حدا اوسط
ليس هو واحدا بالذات بل بالنوع وليس هذا مما يجعل القياس دورا لان الدور

برهان

في الدور في الكائنات

في توسط العلل الخاصة في البرهان

هو ان يوخذ الشيء في بيان نفسه لا ان يوخذ مساويه في النوع في بيانه وهو غيره
بالذات **فصل** في العلل التي هي اخص ويكون حدودا اوسط في البرهان وهو
مثل كون السحاب عن تكاثف الهواء بالبرد او عن انعقاد البخار والزلزلة
عن حدوث ريح او عن انحطاط اعالي وهدة او اندفاع سيل في باطن
الارض والرعد عن ريح وعن انطفاء دخان ناري والحمى عن عفونة الا
خلاط وعن حرارة روح بلا عفونة فقد يمكن ان يجتمع لهذه العلل الخاصية
معنى عام يكون محمولا عليها فيكون لذلك اقرب من المعلوم ويكون علة
المساوية له وقد لا يجتمع لانه يذهب الامر في ذلك الى غير النهاية ولكن
لا نقف عند عام لا واسطة بينه وبين تلك الخواص ومعلوم انه لا يمكن ح ان
يوجد علة مساوية للحد الاكبر فما كان من العلل الخاصية لا يوجد بينها وبين الحد
الاكبر ما هو اعم منها او مساو للاكبر فلا يمكن ان يجعل حدودا اوسط الا لموضوعات
لها اخص ايضا من الاكبر فلا يكون علة وجود الاكبر على الاطلاق بل علة وجوده
للاصغر الاخص فان الحمى المطلقة ليس معلولة العفونة بل حمى هذا الانسان
او حمى صاحب الغب او كذلك النوع ليس علة لوجود الجنس مطلقا بل لما هو
تحت النوع من شخص او نوع دونه وما كان يوجد له معنى عام فان حمل الاكبر
عليه على الحد وحده الوسط التي هي اخص لا يكون اولا ولا يكون بتوسط العام
مثل ان هذه الشجرة ينتثر ورقها تينة واخرى وهي خروع واخرى وهي كرم ويكون
العلة لانتشار العروق فيها جمود رطوبتها او انفشاشها ولكن ليس كلها

لهذه الوسطيات الخاصية التي تبيّنه مخروع وكرم اولا ولكن العريض الورق
والتين والخروع والكرم بعض الاوراق بلا واسطة ولما انها تحلل رطوبتها او
او تنفش رطوبتها فليس لانها تين او خروع او كرم بلا واسطة بل لانها عريضة
الورق وهي تنتشر ورقها لا لانها تلك ولا لعرض الورق ولكن لانفشاش
الرطوبة او جودها فتقد بان اين ينعكس الحد الاوسط العلة على الاكبر
المعلول واين لا ينعكس **فصل** في الظن والعلم والعقل والذهن والذكا والحدس

فصل في شرح بعض الالفاظ المتداولة

الظن الحق هو راى في شيء انه كذا ويمكن ان لا يكون كذا والعلم اعتقاد بان الشيء
كذا وانه لا يمكن ان لا يكون كذا وبوساطة توجبه والشيء كذلك في ذاته وقد يقال
لتصور الماهية بتحديد والعقل اعتقاد بان الشيء كذا وانه لا يمكن ان لا يكون
كذا طبعا بلا واسطة كاعتقاد المبادي الاول للبراهين وقد يقال لتصور الماهية
بذاتها بلا تحديدها كتصور المبادي الاولى للحد والذهن قوة للنفس معدة
نحو اكتساب العلم والذكا قوة استعداد للحدس والحدس حركة الى اصابة الحد
الاوسط اذا وضع المطلوب او اصابة الحد الاكبر اذا اصيب الاوسط وبالجملة بالفكر ينتقل
من معلوم الى مجهول لكن يرى تشكل استنارة القمر عند احوال قربه وبعده من الشمس
فيحدس انه تستنير من الشمس في الحس والذكر والخيال والفكر والحس انما يدرك
الجزئيات الشخصية والذكر والخيال يحفظان ما يؤديه الحس على شخصيته اما
الخيال فيحفظ الصورة واما الذكر فالمعنى المأخوذ معه ولذا تذكره الحس كان ذكرا
او اذا تذكره الذكر كان الجزئية وقد قيل في الحسيات والتجربيات ما فيه كفاية في مثل

هذا الكلام

هذا الكلام والفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادي ليصير منها الى المطالب والفضائل
ملكة نفسانية يصدر عنها افعال اولوية بغير فكر وروية والحكمة خروج نفس الانسان
الى كمالها الممكن في جزئي العلم والعمل اما جانب العلم فان يكون متصورا للموجودات
كما هي ومصدقا بالقضايا كما هي واما في جانب العمل فان يكون قد حصل
عنده الخلق الذي يسمى العدالة والملكة الفاضلة والفكر العقلي يقال الكليات
مجردة والحس والخيال والذكر ينال الجزئيات فان الحس لا ينال الانسان المقول

بيان مدركات الحس والعقل

على كثيرين وكذلك الخيال فانك اي صورة احضرتها في التخيل او في الحس الانسانية
لم يمكنك ان تشرك فيها ساير الصور الجزئية الشخصية لان ما يرتسم في الحس
او الخيال يكون مع عوارض من الكم والكيف والاين والوضع غير ضرورية في
الانسانية ولا مساوية لها والكليات من التصديقات والتصورات الواقعة
فيها غير مدركة بالحس ولا بالتخيل ولا ايضا عللها الا حدسا او تجربة لكنهما
معاونان للعقل اما من جهة التصور فلان الحس يعرض على الخيال امورا
مختلطة والخيال على العقل ثم العقل تعقل فيها التميز والتجريد ويأخذ كل واحد
من المعاني مفردا ويرتب الاخص والاعم والذاتي والعرض فيرتسم في العقل
المعاني الاولى للتصور ثم يتركب منها الحدود واما من جهة التصديق فقد بالتصور
يعين الحس والخيال بالتجربة وبالحدس وقد يعين بالاستقراء والفرق بين
الاستقراء والتجربة معلوم والاستقراء اما على سبيل الاحتجاج واما على سبيل
التنبيه كمن يستقري لجزئيات امور احكاما تنبه الصدق الان بالنفس عنها

غفلة وقد تبعين على سبيل العرض بان يعنى اولا في اعطاء التصورات ثم التصديقات
بالتالف بالايجاب والسلب فيلوح للعقل ما يجب ان يصدق به بذاته ويلوح له
القياس فيما يجب ان يكتسب التصديق به وكما ساير العلوم اعنى ما بعد الاوليات
فيستفاد واما بتجربة واما بوسط اذا كان نفس تاليف البسايط لا يقتضى التصديق
فيكون العلوم المكتسبة يسبقها شيان احدهما علم التصور والثانى علم الوسط
والاول لا يسبقه قبل ان يعلم الا علم التصور فقط فصل وههنا

بيان مواضع الغلط في الحدود

مواضع يجب ان يراعى في الحدود حتى لا يقع باغفالها سهو فمن ذلك ما يقع
في جانب الجنس ومنه ما يقع في جانب الفصل ومنه ما هو مشترك وهو ايضا
للحد الناقص والرسم فمن الخطاء في الجنس ان يوضع الفصل مكانه كقول
القايل ان العشق افراط المحبة المفرطة ومن ذلك ان يوضع المادة مكان
الجنس كقولهم للكرسى انه خشب يجلس عليه وللسيف انه حديد يقطع به فان
هذين قد اخذ فيهما المادة مكان الجنس ومن ذلك ان يوخذ الهيولى مكان
الجنس كقولهم للرماد انه خشب محترق ومن ذلك اخذهم الجزء مكان الجنس
للكل كقولهم ان العشرة خمسة وخمسة واورد في التعليم الاول لهذا مثال اخر
وهو قولهم ان الحيوان جسم ذو نفس وفى تحقيق ذلك بحث دقيق ومن ذلك
ان يوضع الملكة مكان القوة مكان الملكة وذلك في الاجناس المقومة في اجزاء
الحدود كقولهم ان العفيف هو الذى يقوى على اجتناب اللذات الشهوانية
اذ الفاجر يقوى ايضا ولا يفعل فقد وضع اذا القوة مكان الملكة لاشتباه

الملكة بالقوة لان الملكة قوة ثابتة وكقولهم ان القادر على الظلم هو الذى من شانه
وطباعه النزوع الى انتزاع ما ليس له من يد غيره فقد وضع الملكة مكان القوة لان القادر
على الظلم قد يكون عادلا ولا يظلم ولا يكون طباعه هكذى ومن ذلك ان يوخذ اسما
مستعارا او شبيها كقول القايل ان الفهم موافقة وان النفس عدد ومن ذلك ان
نضع شيا من اللوازم مكان الاجناس كالواحد والموجود ومن ذلك ان تضع
النوع مكان الجنس كقولك ان الشر هو ظلم الناس والظلم هو نوع من الشر واما

الخطاء في الفصل

من جهة الفصل فان تاخذ اللوازم مكان الذاتيات وان تاخذ الجنس مكان
الفصل وان تحسب الانفعالات اذا اشتدت بطل الشئ والفصول اذا اشتدت
ثبت الشئ وقوى وان تاخذ الاعراض فصولا للجواهر وان تاخذ فصول
الكيف غير الكيف وفصول المضاف غير المضاف لا بالقياس الى الاضافة واما القوانين

القوانين الشركية

المشتركة فمثل ان تعرف الشئ بما هو اخفى منه كمن حد النار بانها جسم شبيه
بالنفس والنفس اخفى منه ومثل ان يحد الشئ بما هو مساوله في المعرفة كقولهم
للعدد انه ما فوقه من ...
والكثرة شئ واحد فهذا اقل اخذ نفس الشئ في حده ومن هذا الباب ان تاخذ
الضد في حد الضد كقولهم الزوج عدد يزيد على الفرد بواحد ثم يقولون
الفرد عدد ينقص عن الزوج بواحد وكذلك اذا اخذ المضاف في حد المضاف
اليه كما فعل فرفوريوس اذ حسب انه يجب ان ياخذ الجنس في حد النوع
والنوع في حد الجنس ولم يدر ما في ذلك من الغلط وما في ظنه ذلك

من السهو ومليعن الاضطرار الى ذلك من المدروحة وما في تصحيح حقيقة الحد الذي
استعمل على الوجه الواجب من البعد من اعتراض ما اورده من الشبهة واما المتقابلات
بحسب السلب والعدم فلا بد من ان يأخذ الموجب والملكة في حد بها من غير
عكس واما الذي يأخذ المتاخر في حد الشيء كقولهم الشمس كوكب يطلع نهارا
ثم النهار لا يمكن ان يحد الا بالشمس لانه زمان طلوع الشمس وكذلك التحديد
المشهور للكمية بانها قابلة للمساواة وللكيفية بانها قابلة للمشابهة وغير
المشابهة فهذا وما اشبهه من المعاني الصارفة عن الاصابة في الحدود

المغالطة في خارج القياس

فصل في ابانة المواضع المغلطة للباحث نقول ان افعال السوفسطائية اما
في القياس المغلط بانتاج الشيء واما في اشياء خارجة عن القياس مثل تخجيل
الخصم وترذيل قوله والاستهزاء وقطع كلامه والاغراب عليه في اللغة واستعمال
ما لا يدخل في المغلط مما يجري مجرى ذلك وهي عشرة ولا حاجة بنا الى ذكرها
واما اللواتي في القياس المغلط بانتاج الشيء فانا نذكرها

المغالطة في القياس

فصل المغلطات
في القياس نقول ان هذه المغلطات اما ان يقع في اللفظ واما ان يقع في المعنى
واما ان يقع في صورة القياس واما ان يقع في مادته واما ان يكون غلطا واما
ان يكون مغالطة ونحن نعلم اذا ترتبت الاقاويل القياسية ترتيبا على شكل من
الاشكال وكان هناك اجزاء اولى متمايزة اعني الحدود واجزاء ثوان متمايزة
اعني المقدمات وكان الضرب من الشكل منتجا والمقدمات صادقة وغير
النتيجة واعرف منها ان ما يلزم عنه لزوما حقا فاذا القول الذي لا يلزم
عنه الحق

السبب الاول لفساد القياس

عنه الحق اعني القياس السوفسطائي اما ان لا يكون ترتيبه بحسب شكل من الا
شكال او لا يكون بحسب ضرب منتج او لا يكون هناك الاجزاء الاولى و
الاجزاء الثواني متمايزة واما ان لا يكون المقدمة صادقة واما ان لا يكون
غير المطلوب واما ان لا يكون اعرف منه فاما الاول فهو ان لا يكون تاليفه من اقاويل
جازمة او يكون من جازم واحد فقط او يكون من جوازم فوق واحدة
الا انها عديمة الاشتراك التاليفي وذلك على وجهين اما ان يكون عدمها
للاشتراك في الحقيقة واللفظ جميعا واما ان يكون في الحقيقة فقط ولها في اللفظ
اشتراك فان كان لها في اللفظ اشتراك فهناك لفظ يفهم منه معان فوق واحد
فيكون اما بحسب بساطة واما بحسب تركيب واذا كان بحسب بساطة فاما
ان يكون مشتركا وهو الواقع على عدة معان ليس بعضها احق به من بعض
كالعين الواقع على المطر وآلة البصر والدينار ومن جملة ذلك ما قد يسمى
لفظا مشككا وهو المتناول للشيء وضده كالجلل والناهل واما ان يكون
لفظا متشابها وهو الواقع على عدة متشابهة الصورة مختلفتها في الحقيقة
لا يكاد يوقف على اختلافها كالناطق الواقع على الانسان والفلك والملك
والحي الواقع على الاله والانسان والنبات وكل ما له نمو وحركة في جوهره
واما لفظا منقولا وهو الواقع على عدة معان في عدة ولكن وقوعها على احدها
اقدم على ان المتاخر يسمى به على الحقيقة كلفظة الذي اخذ الشيء من غيره
من غير ان ينقل في اللغة فجعل اسما له على الحقيقة وان كان في الحال يراد به

معناه كقول القايل ان الارض ام البشر ولما لفظا مجازيا وهو الذي يطلق في الظم
على الشيء والمطلق به على في الحقيقة غيره كقول القايل سل المدينة اي اهلها
وربما كان اللفظ المشترك ليس لاشتراكه هذه الاحوال في جوهره بل في
طبيعة واحواله كاللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول والذكر والانثى وما
جرى مجراه ولهذا اظن بعض ضعفاء الظن ان الهيولا قد يستحق ان يقال لها
انها يفعل فعلا ما لانها قابلة للتاثير والقبول فعل ولما الذي يكون بحسب
التركيب فقد يكون لاستناد حروف النسق الى اشياء مختلفة كقول القايل كلما علم
الحكيم فهو كما علم فان هو هاهنا ينعطف على كلما وعلى الحكيم وبحسبه يختلف المعاني
وقد يكون لتغيير الترتيب الواجب وقد يكون لمواضع الوقف والابتداء وقد
لاشتباه حروف النسق الفسها ودلالتها على معان عدة في النسق ولهذا
قد يصدق متفرقا فيقال ان الخمسة زوج وفرد معا اذ هي ثلثة واثنان لا ان
الخمسة زوج والخمسة ايضا فرد والسبب في اشتباه دلالة الواو فانه يدل على
جميع الاجزاء وقد يدل على جميع الصفات فيكذب وقد يصدق الشيء متفرقا
ولا يصدق مجتمعا كقول القايل زيد طبيب ويكون جاهلا في الطب وزيد
بصير ويكون كذلك في الخياطة فاذا قيل زيد طبيب بصير اوهم اللفظ الاشتباه
الحال بين اشتراط البصر في الطب بحسب هذا اللفظ وبين انفراده بنعت
زيد ولما السبب الثاني وهو عدم التمايز في اجزاء القول القياسي فانه
يتهيا فيما يكون الاجزاء الاولى غير بسايط بل فيما يكون فيه الفاظ مركبة
بانفسها

السبب الثاني

فيبين فاما ان يكون اجزاء المحمول والموضوع متمايزة في الوضع ولكن غير متمايزة في
الانساق واما ان لا يكون متمايزة في الوضع فيكون هناك الشيء هو من الموضوع
فيوهم انه من المحمول فيوهم انه من الموضوع مثال المتمايزة في الوضع دون الانساق
قول القايل كلما علم الفيلسوف فهو كما علم والفيلسوف يعلم الحجر فهو اذا
حجر ومثال الغير المتمايزة في الوضع قول القايل الانسان بما هو انسان اما ان
يكون ابيض او لا يكون ابيض فنقول بما هو انسان يشكل هو جزء من المحمول
ومن الموضوع ولا يبعد ان يقع من هذا وامثاله غالطا يصعب حلها وقد
يعرض هذه المغالط في جميع انحاء التركيب المتشابه ولما الكذب في المقدمات
فلا يخفى ان الطبع اذا اذعن للكاذب فانما يذعن بسبب ما ولان لم ينسب الى
الصدق في الحال ومن بلغ الحال ان يصدق باي شيء اتفق بلا سبب فقد انخلع
عن الغريزة البشرية فاذا ذلك السبب اما في لفظه واما في معناه والذي في
لفظه مما سنذكره وذلك مثل اشتراك معنيين في لفظ يوهم التساوي بينهما
في كل حكم ومثل اشتراك لفظين في معنى واحد وافتراقهما في معنى معتبر في اللفظ
فانه اذا كان كذلك اوهم ذلك ان الحكم في اللفظين واحد وربما كان لاحد
اللفظين زيادة معنى يتغير به الحكم ومثال هذا الخمر والسلافة فان معنى
واحدا قد اشترك فيه هذان الاسمان ثم السلافة زيادة معنى واما
الذي من جهة المعنى فلا يخلو اما ان يكون الكاذب كاذبا بالكل وهو الذي
لا يصدق الحكم فيه على شيء من موضوعه ولا في حال من الاحوال ولا في وقت

الباب الثالث

من الاوقات واما ان يكون كاذبا فى الجزء وهو ان يكون الحكم فيه يصدق على شيء من
الموضوع او فى وقت او حال فان كان كاذبا فى الكل فينبغى ان يكون له شركة مع
الصادق فى المعنى وذلك المعنى قد يكون جنسا او فصلا او اتفاقا فى عرض
او اتفاقا فى مساواة النسبة وانت تعلم انه قد يكون شركة عامة فيما سوى الجنس
والفصل فانه قد يكون المشترك فيه عارضا كليا للموضوعين وقد يكون كليا
لاحدهما وفى بعض الآخر وقد يكون فى بعض كل واحد منهما والذى يصدق
لا فى الكل فاما ان يكون فى بعض الموضوع فقط او يكون فى كل واحد من الموضوع
ولكن فى وقت دون وقت او يكون فى كل وقت ولكن بشريطة لا على
الاطلاق او يكون على الاطلاق ولكن بشريطة ما وتلك الشريطة اما
تاليف فى القول او شيء غير التاليف فى القول فان لم يكن التاليف فيه
فاما ان يكون افرادا فيه واما غير افراد فيه وان كان ايضا عارضا لبعض
الموضوع فاما طبيعى واما اتفاقى وجميع هذا لايهام العكس فانه اذا اتفق
ان يرى سيال اصفر وكان مراعى المرة ثم اتفق ان يرى سيال اصفر
غيره ظن انه مر وربما كان حلوا كالعسل وسبب ذلك انه اذا وجدت
المرة مرة ظن ان كل سيال اصفر مرة اذا كانت المرة سيالة صفراء واما
الذى يكون من جهة ان المقدمات ليست غير النتيجة فهو البيان الذى
يكون بالمصادرة على المطلوب الاول فى المستقيم وبالمصادرة على نقيض
المطلوب فى الخلف وقد اشير الى ذلك فيما قد سلف واما الذى يكون

الباب الخامس

جهة

من جهة ان المقدمات ليست باعرف من النتيجة فيكون بالاشياء التى تساوى
النتيجة فى المعرفة والجهالة بها او بالاشياء التى تتاخر عنها فى المعرفة ويكون
سبيلها سبيل القياس الدورى وقد اشير الى ذلك فيما قد سلف فيجتمع
من جملة هذا ان جميع اسباب المغالطة فى القياس اما لفظى واما معنوى
واللفظى اما اشتراك فى جوهر اللفظ المفرد او اشتراك فى هيئته وشكله
او بحسب هيئة يلحقه من خارج او اشتراك يقع بحسب التركيب لا بحسب
لفظ مفرد او لاجل صادق مركبا قد يكون فصل فظن صادقا او لاجل صادق
متفرقا تفاريق فلو ركبت فظن صادقا واما الاشتباه البناء والاعراب والشكل
والاعجام واما المعنوى فاما ان يكون لما بالعرض وهو ان يؤخذ ما بالعرض
مكان ما بالذات كمن يقول ان الجزء من الرحى الذى يلى القطب ابطأ حركة واما
من جهة سوء اعتبار شروط النقيض فى الحمل واما لعقم القرينة واما لايهام عكس
اللوازم واما للمصادرة على المطلوب الاول واما من اخذ ما ليس بعلة علة واما لجمع المسائل
فى مسئلة فلا يتعين المطلوب واحدا بعينه **فصل** قد انتصر لك من علم
المنطق على هذا القدر فقد عرفناك طريق نيل المطلوب وهو القياس البرهانى
والحد الحقيقى وطريق التحرز من الخطاء وهو بما عرفناك من المواضع التى
يغلط منها فى المقاييس والحدود ولم نطول المنطق بذكر الامور الخارجة
عن هذين الغرضين وان كانت لا تخلو عن نفع وهى مثل المواضع الجدلية والآتها
واستعمالها ومثل المقاييس الخطابية ومواردها وكيفية التصرف فيها ومثل

فذلك اسباب المغالطة

بلغ قراءة

الاقاويل الشعرية وموادها واغراضها فان احببت ان تطلع على ذلك فاطلبه

من كتابنا الذي يسمى بالشفاء من كتاب

المنطق النجاة والحمد لله

ولي كل نعمة وواهب

كل حكمة والصلوة

والسلام على محمد وآله

المعصومين

تمّ



